الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة **١١٨**

الخميس، ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سوبورن (موريشيوس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١١٨ من جدول الأعمال (تابع)

استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

تقرير الأمين العام (A/62/898)

مشروع القرار (A/62/L.48)

السيد غرولس (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): لقد اتخذ المجتمع الدولي خطوة حاسمة باعتماده بتوافق الآراء استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب قبل عامين. غير أن الخطوة الأكثر أهمية تتمثل في تنفيذ الالتزامات التي تعهدنا بها، ونحن نجتمع اليوم لاستعراض ذلك التقدم.

لقد بيَّن بوضوح ممثل رئاسة الاتحاد الأوروبي ومنسقه المعني بمكافحة الإرهاب في بيانيهما – اللذين يؤيدهما وفد بلدي تماما – الكيفية التي التزم بها الاتحاد الأوروبي بتنفيذ الأركان الأربعة للاستراتيجية. وبالتالي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأستكمل بإيجاز تلك الصورة، بإضافة بعض النقاط المتعلقة بما تقوم به بلجيكا من أنشطة.

بما أن الالتزام الراسخ بتعددية الأطراف يشكل أحد الأركان الأساسية للسياسة الخارجية لبلجيكا، فإنها تؤيد تماما المبادرات والإجراءات المتخذة في إطار منظومة الأمم المتحدة، وتسهم في تنفيذ استراتيجية منظمتنا. وعلى نحو خاص، التزمت بلجيكا بدعم جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لوضع إطار لمكافحة الإرهاب في عدد من البلدان الأفريقية. ويشكل ذلك المشروع إسهاما مباشرا في تعزيز سيادة القانون ونُظم العدالة الجنائية في تلك البلدان. وهو عنصر أساسي في استراتيجية فعالة ودائمة لمنع الإرهاب.

ويشكل الركن الأول من أركان الاستراتيجية العالمية أكبر تحد بسبب تعقيده. ولذلك السبب تسهم بلجيكا في إطار سياساتها المعنية بالتعاون من أجل التنمية أيضا، بفعالية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

في مكافحة الإرهاب، لا سيما من خلال تعزيز الإطار المؤسسي وإطار الحكم في العديد من البلدان الأفريقية.

ومما لاشك فيه أن انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية يمكن أن توجد بيئة مواتية للأنشطة الإرهابية. وحماية تلك الحقوق والحريات لا تشكل واجبا أخلاقيا وقانونيا فحسب، بل أيضا تخدم مصلحتنا، وتمثل عنصرا مركزيا في أي استراتيجية فعّالة ودائمة لمكافحة الإرهاب. وهكذا، أيدت بلجيكا مجموعة من المبادرات في ذلك المجال، وتدعم، على نحو خاص، أنشطة المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية أثناء مكافحة الإرهاب. وسيواصل بلدي النظر في الكيفية التي يمكنه بها أن يسهم في تعزيز ذلك الجانب باتخاذه إجراءات ملموسة.

وفي ذلك السياق، أود أن أشدد على أهمية المشاركة الفعالة للآليات المعنية بحقوق الإنسان في أنشطة فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب بغية تعزيز اتساق وفعالية وتكامل جهود الأمم المتحدة. ويمكن للمجتمع المدني أيضا أن يقدم خبرة فنية وإسهامات كبيرة في ذلك الصدد. لذلك قامت بلجيكا فعلا بتمويل مشاريع عدد من المنظمات غير الحكومية في مجال حماية حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، بما في ذلك برنامج لجنة الحقوقيين الدولية المعني بالأمن العالمي وسيادة القانون، ومشروع أعده الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان.

وأخيرا، ترحب بلجيكا بتقرير الأمين العام (A/62/898)، وتود أن تشكر فرقة العمل على ما أنجزته من عمل لزيادة تنسيق واتساق إجراءات الأمم المتحدة. ونأمل في أن يسهم مشروع القرار الذي سيُعتمد اليوم في تحسين الظروف المواتية لإضفاء الطابع المؤسسي عليه، وبذلك يرسي الأسس لتعزيز التفاعل بين فرقة العمل والجمعية العامة.

أود أن أختتم بياني بالإعراب عن الشكر لرئيس الجمعية العامة على تنظيم هذه الجلسة، وللسفير روزنتال على إسهامه في نجاح هذه الدورة.

السيد لي لونغ منه (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): يشكل الإرهاب تهديدا خطيرا على السلم والأمن الدوليين – واعتداء على مبادئ النظام والقانون، وحقوق الإنسان والتسوية السلمية للتراعات. ويتنافى الإرهاب مع المبادئ والمقاصد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أعرب قادتنا بالإجماع عن إدانتهم القوية للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان مرتكبوه وحيثما ارتكب وأيا كانت أغراضه. واستنادا إلى ذلك التوافق التاريخي في الآراء، تفاوضت الجمعية العامة بشأن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب واعتمدتها بنجاح عام ٢٠٠٦.

ولقد كانت الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وخطة العمل المرفقة بها معلما في مكافحة الإرهاب. فلأول مرة، اتفق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اتباع نهج استراتيجي مشترك لمكافحة الإرهاب من خلال اتخاذ خطوات منفردة وجماعية بشأن الجوانب الأربعة البالغة الأهمية، ألا وهي معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، ومنع ومكافحة الإرهاب، وتعزيز قدرة الدول ودور منظومة الأمم المتحدة، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون أثناء مكافحة الإرهاب. كما قررت الجمعية العامة عام ٢٠٠٦ أن تجعل من الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وثيقة حية بتفحصها كل سنتين للوقوف على مدى التقدم المحرز في تنفيذها وإمكانية استكمالها بغية الاستجابة للتغيرات.

وقد أثار إعجاب وفد بلدي ما أبدته الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة من التزام، وما اتخذته من تدابير لتنفيذ

الاستراتيجية العالمية. ونرحب بتقرير الأمين العام بشأن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الاستراتيجية، الوارد في الوثيقة A/62/898، ونؤيد الطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية.

ولا تزال فييت نام على موقفها ومفاده أن التدابير التي تتخذ لمكافحة الإرهاب يجب أن تكون شاملة ومتوازنة وفقا للقانون الدولي، لا سيما مبادئ السيادة الوطنية، والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وفي الوقت ذاته، شددنا على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، وأكدنا على عدم ربط الإرهاب بالدين، والجنسية، والحضارة أو المجموعة العرقية وينبغي ألا يتم ذلك.

ونقر بالدور القيادي للأمم المتحدة وبالأهمية الكبيرة للتعاون والتنسيق على الصعد الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ الاستراتيجية العالمية، ونؤيد إنشاء فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب لضمان التنسيق والتماسك في عمل سائر إدارات الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة التي تقدم المساعدة للدول الأعضاء في مساعيها من أجل مكافحة الإرهاب. ونتطلع قدما إلى المزيد من التفاعل مع فرقة العمل بشأن كيفية اضطلاعها بولايتها على أفضل وجه. وفييت نام بوصفها عضوا في مجلس الأمن دعمت وسوف تواصل تقديم دعمها الكامل ومساهمتها الفعالة في الأجهزة الفرعية التابعة للمجلس المناط إليها ولاية العمل في مجال مكافحة الإرهاب.

إن فييت نام تواصل بتصميم انتهاج سياسة خارجية تتمثل في السلام والاستقرار والتعاون والتنمية. وما برحنا نؤيد الجهود الرامية إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية والنهوض بالاستقلال الوطني والسيادة الوطنية وتعزيز البرامج الإنمائية والتعاون لتناول القضايا العالمية وإقامة علاقات سياسية واقتصادية دولية متساوية من أجل المصلحة المشتركة. وفييت نام، بوصفها صديقا وشريكا موثوقا للبلدان التي تناضل من أجل السلم والاستقلال والتعاون والتنمية، ما انفكت على صعيد الشعب والدولة تبذل جهودا هائلة في تنفيذ استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية لفترة العشر سنوات من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠، مما يمكن فييت نام من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قبل موعدها المقرر، خاصة الأهداف المتعلقة بتخفيض الفقر. ونعتقد بقوة أن هذه السياسات والمنجزات تسهم إيجابيا في الحفاظ على الاستقرار السياسي والمساواة الاجتماعية والاقتصادية وحكم القانون في فييت نام والتي تشكل عناصر هامة في الاستراتيجية الوقائية ضد الإرهاب.

وفي مواجهة ظهور الإرهاب الدولي المعاصر، فإن فييت نام، ملتزمة التزاما كاملا بواجباتها بموجب قرارات مجلس الأمن الوثيقة الصلة والمعاهدات المتعددة الأطراف والإقليمية التي هي طرف فيها. وفييت نام مصممة على تعزيز قدرة البلد وتطوير عرى التعاون مع بلدان المنطقة وعلى صعيد العالم بأسره. وقد بُذلت الجهود لتعزيز أطر العمل الوطني القانوني والمؤسسي لمكافحة الإرهاب وغير ذلك من الجرائم المتصلة بالإرهاب. وقد ضمنت الجمعية الوطنية في برنامجها التشريعي مراجعة مجموعة القوانين الجزائية فيما يتعلق بتعريف جريمة الإرهاب والمعاقبة عليها ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، اعتمد رئيس الوزراء وثيقة توجيهية تُنشئ آلية حكومية لتنسيق سياسات مكافحة الإرهاب في جميع الوزارات وفروع أجهزة الدولة وتأتمر تلك الآلية بأمر رئيس الوزراء مباشرة. وقد أُنشئت أيضا وكالة داخل وزارة الأمن العام لتنسيق عمليات مكافحة الإرهاب في ذلك المجال، بما في ذلك التدريب وبناء القدرات ويجري تطوير برامج عدة للمساعدة التقنية ويجري الاضطلاع بها

بالفعل على الصعيد الثنائي أو من خلال رابطة دول جنوب شرقي آسيا أو وكالة الأمم المتحدة مثل مكتب المخدرات والجريمة، ولجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية – لتزويد أجهزة إنفاذ القوانين الفيتنامية بقاعدة معلومات مستكملة وتكنولوجيات وخبرات للتعامل مع الإرهاب المعاصر والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وفي عام ٢٠٠٧ انضممنا إلى البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لاعتماد اتفاقية الرابطة بشأن مكافحة الإرهاب والتي توفر إطار العمل القانوني المناسب لبلدان الرابطة للتعاون في مكافحة الإرهاب. ونعمل مع بلدان الرابطة لتعزيز الحوار بين الحضارات وزيادة الوعي والاحتراس إزاء المنظمات الإرهابية وأنشطتها وتعزيز الالتزام فيما بين البلدان الأعضاء فيما يتعلق بتقديم المعلومات في أوانها والمساعدة في الأمور الجنائية بما في ذلك المساعدة القانونية.

إن التوصل إلى توافق آراء في اعتماد استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب كان إنجازا رائعا للمجتمع الدولي في مجال مكافحة الإرهاب. وإن الإبقاء على حيوية الاتفاقات في الاستراتيجية وزيادة تحديثها لتتماشى مع الحقائق الحالية هي مسؤولية تتقاسمها الدول الأعضاء. ويتطلب ذلك من منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة زيادة جهودها بطريقة منسقة ومتكاملة في دعم الدول الأعضاء. ويعتقد وفدي أنه ينبغي لنا أن نبقي في جدول أعمال الجمعية العامة بندا يمكّن أصحاب المصالح في الاستراتيجية العالمية من مناقشة وإبرام اتفاق بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تعزيز تنفيذ الاستراتيجية.

السيد جاهان (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد بنغلاديش بهذه الفرصة للمشاركة في الاجتماع الاستعراضي لفترة العامين بشأن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل باكستان باسم منظمة المؤتمر الإسلامي. ونشكر الأمين العام على تقريره (A/62/898) عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الاستراتيجية ونعرب أيضا عن تقديرنا للسفير روزنتال، ممثل غواتيمالا على قيادته الناجحة للمفاوضات بشأن مشروع الوثيقة الختامية لجلسة اليوم.

إن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب نتاج مفاوضات طويلة ومكثفة. وفي الواقع كان ذلك أول إنجاز هام في صياغة رد عالمي منسق على تهديد في غاية الوضوح في الزمن الحاضر. وهذا يضفي حسا بالإلحاحية لإجراء تقييم أولي لموقفنا وما يتعين علينا أن نفعله على الصعيد العالمي والوطني.

الإرهاب ليس ظاهرة جديدة. أنها قضية ما برحت مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة لعقود عديدة. والفرق هو أن الإرهاب اليوم يسلك طرقا جديدة وشيطانية لقتل وتشويه وإلحاق التدمير الشامل. ولا تتوفر واسطة فعالية لاستراتيجية في الأجل الطويل. وأي رد فعال ينبغي أن يجسد المساعي المخلصة لمعالجة الأسباب الجذرية لتلك الظاهرة. وهذا يشمل التطرق إلى الصراعات الطويلة الأجل وحق الشعوب في تقرير المصير والاضطهاد السياسي والتهميش الاجتماعي والاقتصادي والإيذاء.

وبغية التنفيذ الناجح لخطة عمل إطار استراتيجي ينبغي أن تلقى جميع تلك القضايا الاهتمام المركز من لدن المجتمع الدولي. وعدم التوازن في الرد سيؤدي لا محالة إلى نتائج غير متماسكة. وبصورة مماثلة، فإن أي رد غير كامل وعشوائي على الإرهاب سيؤدي في أحيان كثيرة إلى مردود عكسي. فهذه التدابير تخفي حقيقة مفادها أن مكافحة

الإرهاب والتنمية مسألتان متشابكتان، حيثما ساد السلام والتسامح.

إن الإرهاب شامل، فهو لا يميز على أساس العرق أو الدين أو الثقافة أو المعتقد. وأي محاولة لربط الإرهاب بدولة بعينها أو بثقافة أو دين خطأ جسيم وغير مقبول.

علينا في الأمم المتحدة أن نبقي الأمور منصبة على الأولويات. وينبغي لنا العمل لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها، حيث أن الاستبعاد الاقتصادي يوفر تربة خصبة للعناصر المتطرفة. وعلينا أن نركز اهتمامنا مجددا في المناقشة العالمية على حقوق الضحايا وبناء القدرة لتعزيز دور القانون وإعلاء شأن الحكم الصالح.

ولا نزال نقول بأن للأمم المتحدة دورا تنسيقيا تقوم به في تنظيم الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب استنادا إلى القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن. وقد أنشئ عدد من الآليات في الأمم المتحدة في السنوات القليلة الماضية للرد على الإرهاب. وتتضمن عددا من لجان الجزاءات المنشأة وفقا لقرارات مجلس الأمن والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بتنفيذ مكافحة الإرهاب. تلك الكيانات أقيمت على أساس متطلبات فردية وإجراءات محددة. وإنشاء كيانات متعددة ذات ولايات محدودة ليس بالضرورة أفضل طريقة لتوفير رد رصين على الإرهاب، وفرقة العمل، على سبيل المثال، ليست لديها علاقة مؤسسية مع أي هيئة حكومية دولية. وهي أيضا تعاني بشدة من شح الموارد. وبالتالي لا تتلقى الجمعية العامة شيئا يذكر في هذا الصدد مما يحرمها من مناقشة أعمال فرقة العمل.

وحقيقة أن فرقة العمل تفتقر إلى أمانة لا يمكِّن الدول الأعضاء من تلقي المساعدة التي تحتاج إليها في تنفيذ الاستراتيجية العالمية. لذلك نود أن نشدد على إضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل. ونرحب بالتفاعل المقترح بين فرقة العمل والجمعية العامة من خلال الإحاطات الإعلامية والتقارير كما جاء في مشروع القرار A/62/L.48 المعروض علينا.

إن الاتفاقية الشاملة والمعلقة بشأن الإرهاب الدولي ينبغي الانتهاء منها بالتصدي إلى مسألة إرهاب الدولة. وفي المقام الأول ينبغي أن تحتوي على تعريف قانوني للإرهاب. وبينما نعمل على صياغة الاتفاقية لا بد لنا من أن نميز بين الإرهاب والحق المشروع للشعوب الرازحة تحت الاحتلال الأجنبي في تقرير المصير والكفاح من أجل الاستقلال.

إنني إذ أنتقل إلى الكلام على الصعيد الوطني، أكرر أن بنغلاديش تدين إدانة قاطعة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونعتقد أنه ما من عمل إرهابي ينبغي أن يحظى بأي تأييد بسبب ظروفه أو أسلوبه أو غايته وفي الوقت نفسه نعتقد أنه يتعين بحث الأسباب الجذرية للإرهاب فالجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب ستكون أكثر فعالية إذا ما بحثنا ظروف الصراعات المتطاولة التي لم تحسم بعد والاستبعاد السياسي والتهميش الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

إن بنغلاديش رائدة في تعزيز ثقافة السلام والتسامح الإثني والديني. وهناك عدة برامج إنمائية – بما فيها تلك المتعلقة بالائتمان الشامل وتمكين المرأة والتعليم غير الرسمي – ما برح يُضطلع بها لمعالجة الفقر والتباين الاقتصادي والاجتماعي ونواصل أيضا وضع تدابير تشجيعية لوقف إساءة استخدام الدين كذريعة للقيام بأعمال إرهابية. فقد قام الزعماء الدينيون، بمن فيهم الأئمة، بدور أساسي في ذلك المجال. وكذلك شجعنا على الحوار بين الأديان والحوار بين الثقافات. وقامت وسائط الإعلام لدينا بدور هام في زيادة الوعي بالإرهاب والتطرف.

أما على الصعيد الوطني فلا تزال بنغلاديش بوصفها طرفا في الاتفاقيات الإقليمية الوثيقة الصلة مصممة على مكافحة الجريمة والإرهاب العابر للحدود. وبنغلاديش بوصفها طرفا في جميع اتفاقيات وبروتوكولات الأمم المتحدة الـ ١٣ بشأن الإرهاب، اتخذت عددا من التدابير التشريعية والتدريبية اتساقا مع الأركان الأربعة لخطة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

لقد عملنا مع وفود من المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب لرفع جاهزية بنغلاديش في مكافحة الإرهاب لنرتقي إلى المستويات الدولية. ولتناول مسألة تمويل الإرهاب وغسل الأموال تم تعديل قانون عام ٢٠٠٢ لمنع غسل الأموال بوصفه قانون منع غسل الأموال لعام ٢٠٠٧. وقد أنشئت وحدة الاستخبارات المالية في شعبة مكافحة غسل الأموال في البنك المركزي في بنغلاديش. ولا نزال نعمل على سن تشريع يمكّن من تعديل القوانين المحلية ذات الصلة.

إن مكافحة شرور الإرهاب لا يمكن القيام بها بطريقة منعزلة من جانب دولة بمفردها. لذلك نسعى إلى نهج كلي في كفاحنا العالمي ضد الإرهاب. ونشعر بأن التعاون التقني والمساعدة المالية الدولية في مكافحة الإرهاب لا يزالان غير كافيين لتمكين البلدان النامية من الصمود أمام التحديات، ولا سيما أقل البلدان نموا. لذلك نحض على تخصيص الموارد المالية والفنية من أجل التنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

السيد موريير (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر رئيس الجمعية العامة على ما كرسه من طاقة واهتمام للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب خلال السنة الماضية. وأود أيضا أن أشكر السفير غيرت روزنتال، ممثل غواتيمالا على عمله الرائع؛ وأشكر الأمين العام على تقريره (A/62/898)؛ وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب على عملها وسوف تواصل سويسرا تعاونها الوثيق مع فرقة العمل وتدعم جهودها لتزيد من إضفاء الطابع المؤسسي عليها وتزيد من مواردها ليتسنى لها الاضطلاع بمهامها على النحو المناسب.

أود أيضا أن أسترعي انتباه الجمعية إلى ورقة الموقف التي وزعتها سويسرا في القاعة مع بياناها.

وتوفر الاستراتيجية إطارا شاملا لرد دولي متماسك على الإرهاب. وهذا يذكرنا بأنه حتى يكون الكفاح العالمي ضد الإرهاب فعالا يجب التركيز على الأدوات غير العسكرية وأن يكون قائما على استراتيجية الأركان الأربعة وتود حكومة بلادي أن توسع الحوار مع فرقة العمل والفريق العامل التابع لها بشأن تنفيذ استراتيجية متكاملة ونود أن نستكشف طرقا للدول الأعضاء لتحسين تعاونها مع منظومة الأمم المتحدة وفيما بينها بغية تحسين التنفيذ المتكامل.

بالإضافة إلى الجهود الوطنية التي تضطلع بها السلطات السويسرية، أود أن أشير إلى بعض الأمثلة على مساهمة سويسرا في التنفيذ المتكامل للاستراتيجية.

ابتداء من العام الماضي، أخذت سويسرا تقدم الدعم المالي لعدة أنشطة من أنشطة الفريق العامل التابع للفرقة من أجل التصدي لتمويل الإرهاب وقد أسهمنا أيضا بعملها بوزع ثلاثة خبراء. وعلاوة على ذلك، يسرت سويسرا عقد اجتماعات بين ذوي المصالح في فرقة العمل وممثلين عن القطاع الخاص لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الكفاح ضد الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك تتعاون سويسرا عن كثب مع مختلف الهيئات الفرعية لمجلس الأمن المعنية بمكافحة الإرهاب وتؤازرها في الوفاء بمهامها.

وتقدم سويسرا أيضا الدعم لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مشروعه المتعلق بتعزيز النظام القانوني لمكافحة الإرهاب. وفي ذلك السياق، يسرني أن

أعلن أنه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ سوف تودع سويسرا وثائق التصديق أو الانضمام إلى أحدث أربع اتفاقيات وبروتوكولات عالمية لمكافحة الإرهاب. وبذلك نأمل أن نكون من أوائل الدول التي تصادق على جميع الاتفاقيات والصكوك العالمية الـ ١٦ المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

إن الجمعية العامة من خلال الاستراتيجية تهدف إلى كفالة توفر إجراءات عادلة وشفافة لإدراج وحذف الأشخاص والكيانات من القوائم المدمجة التي تحتفظ بها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) ومنح الاستثناءات الإنسانية. وتحقيقا لتلك الغاية، اقترحت سويسرا بالاشتراك مع حكومات الدانمرك وألمانيا وليختنشتاين وهولندا والسويد إنشاء آلية استعراض فعالة داخل مجلس الأمن. وكما تعلم الجمعية فإن محكمة العدل التابعة للجماعات الأوروبية، نطقت بالأمس بحكم هام بشأن استعراض شرعية تدابير الجماعة الأوروبية في تنفيذ الجزاءات التي يقررها مجلس الأمن. وقررت إلغاء لوائح الجماعة الأوروبية التي تنتهك الحقوق الأساسية للمشتكين ونأسف للتباين الحاصل بين قرارات مجلس الأمن ومتطلبات قانون الاتحاد الأوروبي من حيث حماية الحقوق الأساسية. وسوف نواصل باهتمام نتائج الحكم في أوروبا وفي أماكن أخرى، وسوف نستمر في جهودنا لإيجاد حل.

وأود أن أكرر أهمية تعزيز تدابير بناء القدرات من أجل التنفيذ الفعال للاستراتيجية. ومنذ عام ٢٠٠٤ ما انفكت سويسرا تمول المساعدة الأمنية وبرامج بناء القدرة لمكافحة الإرهاب في سائر البلدان والمناطق. فعلى سبيل المثال، مولنا إنشاء نظام إلكتروني لإدارة كشوف المرتبات في أفغانستان وبرنامج لتعميم مراعاة المنظور الجنساني للشرطة الوطنية الأفغانية.

وفي العام الماضي، شرعت سويسرا وتركيا وسلوفاكيا وكوستاريكا واليابان في عملية دولية للتعاون بشأن مكافحة الإرهاب العالمي، بدعم من المركز الدولي للتعاون بشأن الإرهاب العالمي، لكي نكمل بذلك مختلف أنشطة تنفيذ الاستراتيجية. وخلال هذا العام، ناقش الخبراء الحكوميون، وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية من مختلف المناطق، سبل تعزيز الدعائم الأربع للاستراتيجية بغية زيادة وتحسين التوازن في تنفيذها. والوثيقة الختامية التي عرضها المقدمون في ٢٤ تموز/يوليه على الأعضاء في الأمم المتحدة تعكس العناصر الرئيسية للمناقشات التي جرت. وتتضمن تلك الوثيقة ١٩ اقتراحا لتعزيز تنفيذ الاستراتيجية. وهناك نسخ للوثيقة متاحة في خلف القاعة باللغات الانكليزية والفرنسية والإسبانية. واسمحوا لي أن ألقي الضوء على أربع مسائل جرى تناولها مرارا وتكرارا خلال العملية الدولية في العام الماضي.

أولا، جرى التأكيد باستمرار طوال العملية على أهمية تقوية الصلة بين جهود الأمم المتحدة والجهود الوطنية. وكان هناك شعور بأنه ينبغي للمنسقين ومراكز التنسيق الوطنية لمكافحة الإرهاب في العواصم عقد اجتماعات دورية لمناقشة مسائل ملموسة متصلة بالاستراتيجية مع فرقة العمل، وتقييم جهود تنفيذ الاستراتيجية، وتحديد اتجاه السياسات وبحث السبل التي من خلالها يمكن للأمم المتحدة دعم الجهود الوطنية. إن تلك الاجتماعات التي يمكن أن تنظمها الأمم المتحدة أو فرادى الدول وتعقد في مختلف المناطق، ينبغي أن تشارك فيها طائفة متعددة من الجهات صاحبة المصلحة فيما يتعلق بالاستراتيجية، بما في ذلك أعضاء فرقة العمل والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية. وسويسرا مستعدة للنظر في دعم أنشطة محددة لفرقة العمل أو اجتماعات تتيح فرصة

لتبادل الآراء بين منظومة الأمم المتحدة والمنسقين أو مراكز التنسيق الوطنية لمكافحة الإرهاب.

ثانيا، جرى التأكيد المتكرر على الحاجة إلى توسيع مشاركة الدول الأعضاء في وضع سياسات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وتقدم الفقرة الثانية من الوثيقة الختامية للعملية عددا من المقترحات لمعالجة هذه المسألة. وتتراوح المقترحات من تكثيف الإحاطات الإعلامية التي تقدمها فرقة العمل، مرورا بإنشاء هيئة جديدة لمكافحة الإرهاب أو فريق عامل مفتوح العضوية، إلى زيادة وتيرة استخدام المنتديات القائمة، مثل الجلسات العامة للجمعية العامة.

ثالثا، وإذ يمضي تنفيذ الاستراتيجية إلى المرحلة التالية، من المهم إشراك الأطراف الفاعلة التقليدية وغير التقليدية في مكافحة الإرهاب في إطار الأمم المتحدة وعلى المستوى الوطني.

رابعا وأخيرا، يوجد دور أساسي للهيئات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني في تنفيذ الاستراتيجية، ولم يتم حتى الآن استكشاف هذا الدور أو تنفيذه على أكمل وجه.

وفي الختام، من المعترف به على نطاق واسع أن اعتماد الاستراتيجية كان إنجازا سياسيا هاما ويجب القيام، ليس بالحفاظ عليه فحسب، بل أيضا بالبناء عليه، سواء من خلال الاستعراض الذي يُجرى في أيلول/سبتمبر أو بعد ذلك. وتتيح الاستراتيجية للدول الأعضاء فرصة لتطوير نُهج لمكافحة الإرهاب على المستوى الوطني ذات طابع كلي أكبر.

وما هي التحديات في المستقبل؟ إن الوثيقة الختامية للعملية الدولية التي رعتها سويسرا وغيرها من البلدان توفر أساسا للجهود الفورية والمستقبلية. وبناء على المناقشات التي جرت خلال العملية، يتضح أن هناك ثلاثة مجالات عامة تستحق المزيد من الدراسة. وهي تشمل، أولا، التعاون بين الكيانات ذات المراكز القانونية المختلفة على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ ثانيا، مسألة الهيكل الإداري لتلك المنظومة؛ وثالثا، العلاقة بين الدول الأعضاء وأمانات المنظمات المختلفة. وسويسرا، بطبيعة الحال، تظل ملتزمة التزاما كاملا بمعالجة تلك المسائل الهامة.

السيد فينافيزير (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أكرر تأكيد إدانة ليختنشتاين القوية للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أينما وقع وأيا كان مرتكبه ومهما كانت أهدافه. إننا ملتزمون التزاما كاملا بالتعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، ولا سيما بالدور القيادي للأمم المتحدة في هذا المجال.

ونود أن نضم صوتنا لأصوات المتكلمين الآخرين في التقدم بالشكر للسفير روزنثال ممثل غواتيمالا على عمله المميز في تيسير المفاوضات على مشروع القرار (A/62/L.48) بشأن استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونلاحظ مع الارتياح أن مشروع القرار يكرر التأكيد على أهمية الاستراتيجية وأركانها الأربعة بكاملها. وهذا يؤكد الطابع التاريخي الذي لا يتجزأ للاستراتيجية التي تؤدي مهمة الموجه المركزي لجميع أنشطة الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب.

وفي حين أن جزءا كبير من المناقشات التي سبقت التوافق في الآراء بشأن مشروع القرار قد ركز على دور الأمانة العامة للأمم المتحدة، فإن المسؤولية الأساسية عن التنفيذ تقع على عاتق الدول الأعضاء. وتواصل ليختنشتاين اتخاذ كل التدابير الضرورية على المستوى الوطني لتنفيذ كل المعايير الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب ولتيسير التعاون الدولي في ذلك المجال. وقد صادقت ليختنشتاين في وقت سابق من هذا العام على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وعلى البروتوكولين التابعين لها. ويجري

الإعداد للمصادقة على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، ويجري كذلك الإصلاح التشريعي المتعلق بأنظمة الجزاءات الدولية وما يتصل بذلك من تعاون دولي.

كما يجري بذل كل جهد ممكن لضمان منع إساءة استخدام المركز المالي لليختنشتاين في الأغراض غير القانونية، ولا سيما في تمويل الإرهاب. وتقوم الحكومة بالمتابعة النشطة للتقييم الذي أجراه صندوق النقد الدولي، وتتابع تنفيذ التوجيه الثالث للاتحاد الأوروبي المتعلق بغسل الأموال، وتتابع كذلك توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المتعلقة بتمويل الإرهاب. وتدعم ليختنشتاين أيضا عددا من المشاريع الدولية المحددة في ميدان مكافحة الإرهاب وقدمت مساهمات كبيرة بصفة خاصة إلى البرنامج العالمي لمكافحة الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وبينما تقع المسؤولية الأساسية عن التنفيذ على عاتق الدول الأعضاء، فإن طائفة واسعة من الأطراف الفاعلة في الأمم المتحدة تشارك في ذلك. والعديد من تلك الأنشطة – ولا سيما في مجال منع نشوب الصراعات وحلها، والتنمية وتعزيز حقوق الإنسان – لا تحمل بالضرورة صفة مكافحة الإرهاب، ولكنها مع ذلك تشكل جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية. وتتعلق بعض الأنشطة الأخرى بصلب التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب. إننا نشيد بالجهود القيّمة التي تبذلها فرقة العمل المعنية بتنفيذ استراتيجية مكافحة الإرهاب التابعة للأمانة العامة من أجل تحقيق الاتساق والتنسيق في تلك الأنشطة. ونحن على ثقة بأن فرقة العمل ستواصل العمل مع الدول الأعضاء بروح من الشفافية والتعاون. ونحن نقدر جهود فرقة العمل في هذا الصدد.

وإن الأمم المتحدة تؤدي دورا هاما في كل مجال تقريبا من مجالات التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، ولكن لديها سلطة خاصة ومسؤولية فيما يتعلق بكفالة الاضطلاع بتلك الأنشطة بطريقة تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وإن المظاهر المتعددة للإرهاب التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة شكلت تحديا للدول والمنظمات الدولية يدفعها لصياغة الردود الملائمة طبقا لسيادة القانون. ويدعو مشروع القرار المعروض علينا جميع كيانات الأمم المتحدة إلى مواصلة العمل لتيسير تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية أثناء مكافحة الإرهاب.

وستواصل ليختنشتاين الإسهام في تلك الجهود وفي ذلك الحوار، ولا سيما فيما يتعلق بجهود مجلس الأمن لضمان وجود إجراءات نزيهة وواضحة لإدراج أسماء الأفراد في لوائح الجزاءات ورفعها منها. وعلى غرار زميلي السويسري الذي سبقني في الكلام، أود أن أشير إلى الحكم الصادر يوم أمس عن محكمة العدل الأوروبية، الذي يتسم بأهمية بالغة في هذا المجال. ويقتضي هذا الموضوع تعزيز تركيزنا واهتمامنا، ونأمل أن يتخذ مجلس الأمن التعديلات الضرورية على ممارساته الحالية بغية الحفاظ على المبادئ الأساسية للإجراءات القانونية السليمة.

وفي هذا الصدد، أود تذكير الوفود بدعوتنا إلى المشاركة في حلقة دراسية بشأن الجزاءات المحددة الأهداف وسيادة القانون، التي ستُعقد برعاية مشتركة من جانب كلية الحقوق في واشنطن العاصمة التابعة للجامعة الأمريكية وحكومة ليختنشتاين، في ١٥ أيلول/سبتمبر في مدينة واشنطن.

وفي الختام، أود أن أشيد بمبادرة الأمين العام لعقد ندوة بشأن ضحايا الإرهاب في مقر الأمم المتحدة في الأسبوع المقبل. وفي سياق الردود على الهجمات الإرهابية، كثيرا ما يكون لمحنة الضحايا دور ثانوي فقط، وتظل حقوقهم بدون استجابة. ونأمل أن تكون تلك المبادرة خطوة في الاتجاه الصحيح.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): ترحب الولايات المتحدة باستعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وكان اعتماد الاستراتيجية بالإجماع في الدورة الستين للجمعية العامة المرة الأولى التي وافقت فيها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على نهج استراتيجي مشترك لمكافحة الإرهاب. وتمثل الاستراتيجية نهجا براغماتيا وعمليا لبلوغ تلك الغاية.

واليوم، يظل الإرهاب العالمي أحد أكبر التحديات الجماعية التي نواجهها. وهو يؤثر على حياة كل الشعوب والدول بشكل مباشر أو غير مباشر. ولا توجد أي منطقة جغرافية محصنة ضده. والهجمات الإرهابية في الآونة الأخيرة التي استهدفت بالتحديد مكاتب الأمم المتحدة في الجزائر وموظفي الأمم المتحدة تؤكد ضرورة أن تعمل كل الدول الأعضاء معا لدعم جهود الجمعية العامة لمكافحة الإرهاب.

إن نجاح الاستعراض يمثل شاهدا على قوة إرادتنا الجماعية لمحاربة الإرهاب، والولايات المتحدة ترحب بذلك. وتظل الولايات المتحدة ملتزمة بقوة بدعم جهود الجمعية العامة ومجلس الأمن من أجل هذه الغاية. إننا نقدر العمل الشاق الذي كُرس لإنتاج وثيقة متعمقة ومتوازنة. ونعتقد أن الاستعراض سيعزز بشكل عام برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ونقدر، بصفة خاصة، جهود الميسر، السفير غيرت روزنثال، الممثل الدائم لغواتيمالا. فقد قام بعمل رائع بالتعاون مع الدول الأعضاء لتحقيق تأييد بالإجماع لمشروع القرار المتعلق بالاستعراض.

والولايات المتحدة تدعم بقوة الدور المركزي للأمم المتحدة في الحملة العالمية ضد الإرهاب وتريد تعزيز قدرة المنظمة وعزيمتها على أداء دور بنّاء وفعال. وترى الولايات المتحدة في وضع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وإنشاء فرقة العمل لتنفيذ استراتيجية مكافحة الإرهاب علامة فارقة في الجهود الدولية للقضاء على الإرهاب. وعلينا أن نكفل التنفيذ الكامل والفعال للاستراتيجية.

وعلينا أن نواصل التعاون مع لجان مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن لضمان التنفيذ الكامل لالتزاماتنا بموجب الميثاق ولضمان حصول الدول الأعضاء التي لديها الإرادة، ولكنها لا تملك القدرة على الوفاء بتلك الالتزامات، على المساعدة التي تحتاج إليها للقيام بذلك.

إننا نقدر جهود الأمانة العامة لإنشاء فرقة عمل لتنفيذ مكافحة الإرهاب، والتي مضت إلى تعبئة الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها لتحديد أهداف ملموسة وقابلة للتحقيق في إطار كل واحدة من الدعائم المواضيعية الأربع للاستراتيجية. وندعو الدول الأعضاء التي تستطيع أن تستجيب إلى دعوة فرقة العمل لتقديم المساهمات أن تفعل ذلك.

ولهذا الغرض، قدمت الولايات المتحدة مساهمة طوعية بقيمة تقارب نصف مليون دولار لدعم أفرقة العمل التابعة لفرقة العمل. وبالإضافة إلى ذلك، استجبنا مرات عديدة لطلبات أفرقة العمل فيما يتعلق بالتطرف ونشر التطرف ومكافحة استخدام الشبكة العالمية لأغراض إرهابية. وندعو فرقة العمل إلى مواصلة السعي إلى مشاركة الدول في عملها من خلال تقديم المعلومات والمستجدات بشأن أنشطة أفرقة العمل.

إن مشاركة الولايات المتحدة في دعم الاستراتيجية مبنية على تنفيذ الأركان الأربعة للاستراتيجية. ونحن نسلّم بالحاجة إلى بناء قدرات الدول الأعضاء على الوفاء بالمعايير الدولية لمكافحة الإرهاب. وقد مولت الولايات المتحدة العديد من المبادرات التعاونية لبناء القدرات ولمساعدة الدول

الشريكة على التصدي للإرهاب بشكل أفضل، بينما الهدف الطويل الأجل هو الحد من الظروف المؤاتية للإرهاب.

وفي عام ٢٠٠٧، نظمنا ٢٦٦ نشاطا للتدريب والاستشارات التقنية، بما في ذلك ما يزيد على ٥٠٠ ٤ مشترك من ٦٤ بلدا، مع التأكيد على إنفاذ القانون في ظل سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وقد بذلنا جهودا مكثفة في بناء القدرة المالية لمكافحة الإرهاب على أساس إقليمي وثنائي في ٤٥ بلدا في إطار برنامج التدريب المالي لمكافحة الإرهاب. ووفرنا التدريب فيما يتعلق بأمن الحدود وبناء القدرة في ٢٠ بلدا ضمن برنامج اعتراض الإرهاب.

وفضلا عن ذلك، تركز الولايات المتحدة على زيادة التنمية الاقتصادية من خلال مساعدة الدول الأعضاء على مجابهة الفقر والبطالة وضعف المؤسسات والفساد. ومن شأن ذلك أن يساعد على تضييق مصادر تجنيد الإرهابيين. ولإكمال جهودنا الثنائية، نحن ندعم النهج الكلي لمكافحة الإرهاب، الذي تعتنقه الاستراتيجية ويكرر تأكيده هذا الاستعراض. وإذا كان لنا، نحن الدول الأعضاء، أن ننجح في كفاحنا المشترك ضد الإرهاب، فلا بد لنا أن نعمل معا بالتعاون مع شبكة شركائنا المتعاظمة بطريقة استراتيجية ومنسقة.

وفي حين أننا نعتقد أن مجلس الأمن ينبغي أن يستمر في الاضطلاع بقسط رئيسي من جهود الأمم المتحدة، فإن العديد من الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة يمكن وينبغي أن تسهم في الجهد العام لمكافحة الإرهاب، سواء فيما يتعلق ببناء القدرات أو التثقيف، وينبغي لفرقة العمل أن تواصل التأكيد على التعاون بين جميع مكاتب الأمم المتحدة التي يمكنها دعم جهود مكافحة الإرهاب ضمن ولاية كل منها. ويسلّم ذلك النهج بأن برامج الأمم المتحدة المتعددة يمكنها إعطاء زخم لجهود التصدي للإرهاب. إننا نعتقد أن كل البرامج تستطيع وينبغي أن تؤدي أدوارا حيوية وذات مغزى في مكافحة الإرهاب.

وتشكر الولايات المتحدة الأمين العام وفريقه مرة أخرى على ما اضطلعوا به من عمل شاق في تيسير استكمال العملية الاستعراضية. إننا نتطلع إلى الاستماع إلى آراء الآخرين وإلى التقارير عن التقدم الكبير في جهودنا الجماعية.

السيد العلاف (الأردن): سيدي الرئيس، نجتمع اليوم مرة أخرى متوحدين في إدانتنا للإرهاب، هذه الآفة التي تشكل اعتداء على البشرية جمعاء، وتخلق أيضا مشكلة عالمية يتطلب التصدي لها عملا جماعيا عالميا منا جميعا. ومن هذا المنطلق، جاء اعتماد الجمعية العامة لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب من خلال قرارها رقم ٢٨٨/٦٠.

يدين الأردن الإرهاب بكل أشكاله وصوره أيا كان مرتكبوه وأيا كانت أغراضه، ويؤمن بأن الإرهاب آفة عالمية يتطلب القضاء عليها واجتثاثها تضافر الجهود الدولية، كون الإرهاب لا يعرف حدودا ولا ينتمي إلى وطن. وفي هذا الصدد، يكرر الأردن رفضه لمحاولات ربط الإرهاب بأي جماعة أو عرق أو ثقافة أو دين أو حضارة.

يؤكد الأردن أن القضاء على الإرهاب لا يكون من خلال الإجراءات الأمنية الرادعة فحسب، وإنما من خلال معالجة الأسباب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية الكامنة وراءه أيضا. ولا بد هنا من التأكيد على ضرورة احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان في حربنا ضد الإرهاب، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة وفا أوغو (غامبيا).

يولي الأردن اجتماعنا اليوم لاستعراض تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب أهمية

كبيرة، ويقدر تقديرا كبيرا الجهود التي قام بها سعادة مندوب غواتيمالا للتوصل إلى مشروع القرار الخاص بالاستراتيجية.

لقد اتخذ الأردن في إطار مكافحة الإرهاب سلسلة من الإجراءات المتعددة وعلى عدة مستويات. على مستوى التشريعات الوطنية، قام المشرّع الأردني بتعريف الإرهاب في قانون العقوبات. كما قامت الحكومة في عام ٢٠٠١ بإصدار قانون معدل لقانون العقوبات الأردني فرضت بموجبه عقوبات مشددة على أي فعل أو عمل يُعد في نظر القانون من الأعمال الإرهابية. واشتمل هذا القانون أيضا على نصوص تجرّم وتعاقب الأشخاص الذين يشكلون عصابات ومجموعات غير شرعية بقصد إجرامي أو إرهابي. كما تساوي العقوبة على هذه الجرائم بعقوبة الأشخاص الذين يقدمون المساعدة والدعم لهذه المجموعات.

وفي مجال مراقبة الحدود، فإن قانون الجمارك الأردني رقم (٣) لعام ١٩٩٨ قد أعطى لموظفي الجمارك صفة وصلاحيات أفراد الضابطة العدلية بهدف التحري عن التهريب ومقاومته، سواء أكان هذا التهريب للأشخاص أم للمواد الممنوعة. هذا بالإضافة إلى فرض رقابة مشددة ومتطورة على كافة المعابر والخطوط الحدودية. كما اتخذت الحكومة العديد من التدابير لمواجهة تنفيذ هجمات إلكترونية إرهابية.

أما على مستوى الإجراءات التنفيذية، وفي أعقاب صدور قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وبشكل خاص القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، قامت الحكومة الأردنية باتخاذ سلسلة من الإجراءات التنفيذية على ضوء ما جاء في هذه القرارات. وقد أصدرت تعليمات إلى البنوك العاملة كافة في المملكة تتضمن التقيد التام بفحص حسابات عملائها والتأكد من تجميد الأرصدة عند طلب الحكومة انسجاما مع القرار، وتتضمن أيضا تعليمات خاصة بمكافحة غسيل الأموال. كما يجري إصدار البطاقات الشخصية والجوازات وفقا للمعايير الدولية لمنع التزييف. وتقوم الأجهزة الأمنية الأردنية، بالتعاون مع العديد من الدول الصديقة ومع الإنتربول، بما يخدم مكافحة الإرهاب وضمن اتفاقيات ثنائية للتعاون الأمني. كما تقوم الأجهزة الأمنية بمراقبة بيع وشراء المواد الأولية الداخلة في صناعة المواد الخطرة لضمان عدم استخدامها لغايات إرهابية.

أما على مستوى المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بموضوع مكافحة الإرهاب، فقد قامت الحكومة الأردنية بالانضمام إلى العديد من الاتفاقيات الدولية التي تعالج الإرهاب. كما تدرس الحكومة الانضمام إلى عدة اتفاقيات أخرى خاصة بمكافحة الإرهاب الدولي.

السيد غوزديكي (كندا) (تكلم بالفرنسية): تمثل مكافحة الإرهاب أولوية بالنسبة لكندا على الصعيدين الوطني والدولي. فحماية مواطنيها وأمنهم هو أهم دور أساسي وأهم التزام من جانب الحكومة. ويشكل الإرهاب تهديدا مباشرا لأسلوب حياتنا وقيمنا الأساسية – الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون والحل السلمي للصراع.

إن التهديد الذي يشكله الإرهاب يتجاوز الحدود الوطنية، مما يعني أنه ليس بوسع أي دولة أن تخوض ذلك الكفاح بمفردها. ويجب على الأمم المتحدة، بوصفها المنظمة الدولية الوحيدة ذات الولاية العالمية الكاملة، والتي كانت هي نفسها هدفا للإرهابيين، أن تكافح الإرهاب بينما تواصل إعلاء شأن سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

ويمثل اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب خطوة هامة في إعادة تأكيد التزام الأمم المتحدة بمكافحة الإرهاب. وعلاوة على ذلك، بيّن اعتماد

الاستراتيجية أن بوسع الجمعية العامة العمل بحزم لمواجهة التحديات الدولية في عالم اليوم.

(تكلم بالانكليزية)

ويوفر استعراض السنتين لتنفيذ الاستراتيجية فرصة لإعادة تأكيد التزامنا المشترك بهذه الاستراتيجية، وتعزيز تنفيذها على الصعيد العالمي. ولئن كانت الاستراتيجية تعبيرا عن التزامنا وشاغلنا الجماعيين، فإن مسؤولية تنفيذها تقع بالدرجة الأولى على عاتق الدول الأعضاء.

ومنذ عام ٢٠٠٦، بذلت كندا جهوداً كبيرة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب على الصعيدين الوطني والدولي. وكندا صدّقت على ١٢ اتفاقية من اتفاقيات الأمم المتحدة وبروتوكولاتها الـ ١٣ بشأن الإرهاب، وقد وقّعت على الاتفاقية الثالثة عشرة والعمل جارٍ على تصديقها. والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. لقد استثمرنا كثيراً في إنفاذ القانون والاستخبارات الأمنية، والنقل وأمن الحدود. وناقش البرلمان في كندا بنشاط التشريعات وأقر عدة أجزاء هامة منها لتعزيز إطارها القانوني الوطني لمكافحة الإرهاب.

وتماشيا مع إيماننا القوي بأن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون يجب أن يكونا في صلب الجهود الدولية والوطنية الرامية إلى مكافحة الإرهاب، سعت كندا باستمرار إلى تحقيق توازن بين حقوق الإنسان والأمن القومي في كل جهودها لمكافحة الإرهاب. وللمجتمع المدني دور هام يؤديه في ذلك الصدد واتخذت كندا عددا من التدابير على الصعيد المحلي لإشراك المجتمع المدني في حوار بشأن المسائل المتعلقة بمكافحه الإرهاب.

أما على الصعيد الدولي، فنحن نواصل التعاون مع مجموعة واسعة من الشركاء الثنائيين بشأن طائفة من المسائل المتعلقة بمكافحه الإرهاب وللعمل في المحافل المتعددة الأطراف والإقليمية، مثل منظمة الدول الأمريكية ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأفريقي، من أجل تعزيز قدراتها على مكافحة الإرهاب، في إطار ولاية كل منها.

إن خطة عمل الاستراتيجية إذ تؤكد على الدور الأساسي للدول الأعضاء، تركز على الحاجة إلى بناء قدرات فعالة من أجل تطوير قدرة الدولة لمنع الإرهاب ومكافحته. ومنذ عام ٢٠٠٦، ما برح برنامج كندا لبناء القدرات من أجل مكافحة الإرهاب يستثمر بدرجة كبيرة في مجموعة من المشاريع لتعزيز قدرات البلدان الشريكة على مكافحة الإرهاب. ومن الجدير بالذكر أن إسهامات كندا في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تعزز جهود المنظمة الرامية إلى تشجيع تصديق الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب وتنفيذها. وكندا تعمل عن كثب أيضا مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب (المديرية التنفيذية) لتوجيه مساعدتها في بناء القدرات توجيها أفضل في كل أنحاء العالم. وقد تشجعنا بالرؤية الاستراتيجية وروح الزعامة الجديدة اللتين أبدتهما المديرية التنفيذية، مما يمثل تأكيدا لدورها السباق في نيويورك.

وعلاوة على الجهود الوطنية، يتعين أيضا على الكيانات المنضوية تحت لواء منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تحسين جهودها لتنفيذ الاستراتيجية. ولفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب دور خاص تضطلع به في ذلك المضمار. وكندا تدعم فرقة العمل في دورها في تنسيق مساهمات كيانات منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الاستراتيجية. وإننا نحث الأمين العام على تخصيص الأموال لتلك المبادرة، وفقا للأحكام ذات الصلة من الاستراتيجية نفسها، حسبما هو مبين في القرار ٢٨٨/٦٠. ونشيد بفرقة العمل على الأعمال الهامة التي أنجزتها حتى هذا التاريخ،

وعلى الطريقة الابتدارية التي انكب بها ممثلو شتى كيانات الأمم المتحدة على أداء مهمتهم. وإن الوقت قد حان لتفاعل أكبر بين فرقة العمل وأفرقتها العاملة مع الدول الأعضاء. وإن كندا مهتمة بالعمل مع فرقة العمل لتحسين ذلك التفاعل في الأشهر المقبلة.

كندا تؤيد تأييدا تاما مشروع القرار المعروض علينا اليوم. ونود أن نعرب عن تقديرنا للسفير روزنثال وفريقه على توليهما المهمة الصعبة، مهمة تيسير المفاوضات، وقيادته للعملية بكفاءة عالية. وقد سررنا برؤية ما حظيت به الاستراتيجية من دعم كبير أثناء المفاوضات وبسماع مطالبات كثيرة بالمزيد من التنفيذ.

في الختام، اسمحوا لي أن أضيف أن كندا تعتزم مواصلة الاضطلاع بدورها في تنفيذ الاستراتيجية في السنتين المقبلتين وفيما بعدهما. وسنواصل تحسين إطار عملنا المحلي لمحاربة الإرهاب؛ وسنحافظ على جهودنا على المستوى الإقليمي من خلال المشاركة المستمرة مع المنظمات الإقليمية؛ وسنعزز جهودنا المتعددة الأطراف بالانخراط في تعاون أفضل مع المديرية التنفيذية ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة وفرقة العمل. وإننا لواثقون بأنه سيجري التبليغ عن قدر كبير من التقدم المحرز في فترة السنتين.

السيد كارمون (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أشكر رئيس الجمعية على عقد هذا الاجتماع الهام عن موضوع يكمن في وجدان كل مواطن إسرائيلي. إن وفد إسرائيل يشرفه أن الأمين العام ورئيس الجمعية كانا حاضرين في وقت سابق اليوم، فأعطيا استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب المكانة البارزة التي تستحقها. كما نود أن نشيد بالممثل الدائم لغواتيمالا على جهوده التي لا تكل التي بذلها للتوصل إلى توافق الآراء حول مشروع القرار الهام الذي سيعتمد في وقت لاحق.

بغية استغلال الوقت بفعالية أكبر، سأكتفي بعرض جزء من ملاحظاتنا المعدة سلفا. وللاطلاع على النص الكامل، أحث الممثلين على قراءة النص الموزع في القاعة أو زيارة موقع البعثة على الإنترنت.

أود أن أشدد على الأهمية التي توليها إسرائيل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب باعتبارها صكا شاملا جامعا يسلط الضوء على مختلف جوانب الحرب على الإرهاب. والواقع أن الإرهاب، بما أنه ظاهرة كونية تهدد السلم والأمن الدوليين، فإن استئصال ذلك الخطر لن يتحقق إلا بجهد متضافر من كل الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية والعناصر الفاعلة الأخرى ذات الصلة. وإن أركان الاستراتيجية الأربعة تمثل النهج المتعدد المسارات في مكافحة الإرهاب، ويجب تنفيذها بطريقة شمولية من أجل إحراز أهدافنا المشتركة.

دولة إسرائيل ما فتئت تواجه تحدي الإرهاب منذ البداية الأولى. وقد ظل الإسرائيليون والمصالح الإسرائيلية هدفا للهجمات الإرهابية في الخارج وعلى حدودنا من الشمال ومن الجنوب، وفي قلب بلدنا بالذات. هذا التاريخ التعس الفريد وضع بلدنا في مقدمة المعركة ضد الإرهاب. وعلى مر العقود، طورت إسرائيل أدوات تشريعية وتشغيلية دعما لأنشطتها في مكافحة الإرهاب. ولما كانت المهمة الأهم الآن أمام الدول الأعضاء التنفيذ الكامل للاستراتيجية، فإنني أود أن أشاطر هذه الجمعية بعضا من الخبرات التي اكتسبها بلدي في تلك الجهود.

دولة إسرائيل ملتزمة بالتنفيذ الكامل لواجباتها باتخاذ التدابير الضرورية لمنع الإرهاب ومكافحته. وفي ذلك الصدد، تعكف إسرائيل الآن على صياغة قانون جديد شامل مناهض

للإرهاب، وهي منخرطة في عملية جارية لكفالة أن تتواءم كل التشريعات المحلية مع الصكوك الدولية التي تعالج الإرهاب. وتوفر تلك الصكوك وقوانين إسرائيل المحلية أساسا راسخا لأنشطة الحكومة المناهضة للإرهاب.

الاستراتيجية تشدد بحق على الحاجة إلى التعاون على الأصعدة الثنائي والإقليمي والدولي. إن إسرائيل دولة مانحة، وإن جزءا من تعاوننا الدولي يتمثل في تشاطر معرفتنا وخبرتنا مع الأمم الأخرى لبناء قدراتها. وتؤيد إسرائيل أيضا تشديد الاستراتيجية على التعاون الإقليمي وتتمتع بعلاقات تعاون مستمر مع المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي في ميدان مكافحة الإرهاب. وتعمل الحكومة أيضا على تطوير علاقة تعاونية مع منظمة الدول الأمريكية. وعلى الصعيد الدولي تدرس إسرائيل سبل التعاون مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

تعاوننا ليس مقصورا على الآليات الحكومية. فالمعهد الإسرائيلي الدولي لمكافحة الإرهاب، وهو مؤسسة للدراسات الأكاديمية، يتعاون مع شركاء كثيرين في شتى أنحاء العالم. ومن الأمثلة على مشاريع المعهد تنظيم حلقة دراسية أُعدت خصيصا للمسؤولين من دول القرن الأفريقي. ويتضمن النص المطبوع لبياننا أمثلة أخرى على المبادرات الخاصة في مجال مكافحة الإرهاب.

الإرهاب بلية متطورة. وعلى نفس المنوال، يجب أن تتسم مواجهة المجتمع الدولي له بالمرونة، مع القدرة على التكيف السريع الفعال مع أي شكل جديد قد يكتسيه ذلك التهديد. وعلى الجانب التقني، تسعى إسرائيل إلى استغلال الابتكارات في ميدان الكشف عن الهوية، وهي تمر الآن بمرحلة استبدال بطاقة الهوية الوطنية ووثائق السفر ببطاقات قياس عضوية (biometric) يكون تزويرها أكثر صعوبة.

غير أن النجاحات التكنولوجية لن توفر كل الأدوات التي نحتاجها؛ والمطلوب أيضا إبداء الإرادة السياسية للتصدي للحض على التطرف، من خلال برامج التعليم والتوعية العامة التي تشجع على احترام كل المعتقدات. وإن الدول الأعضاء، باعتمادها للاستراتيجية، ألزمت أنفسها بالنهوض بثقافة السلام واحترام كل الأديان. ويتعين على الدول والعناصر الفاعلة الأخرى أن تعمل على وضع حد لنشر التطرف المتعمد، لا سيما بين صفوف الشباب.

وأحد الأمثلة من هذا القبيل في إسرائيل مشروع اتخذت زمام المبادرة به ممثلتنا الدائمة الجديدة، السفيرة غبرييلا شاليف، عندما كانت رئيسة لمؤسسة أكاديمية. وذلك المشروع الفريد، الذي بدأ العام الماضي، يجمع بين زعماء أديان الأمة الرئيسية – اليهودي والمسلم والدرزي والمسيحي – في برنامج ينتهي بالحصول على شهادة في القانون. وتوفر الاجتماعات الأسبوعية المعقودة في كلية أونو الأكاديمية مكانا لحوار جاد بين المعتقدات وبين الثقافات. ولما كان الطلاب زعماء ذوي مكانة في أوساط معتقداتهم، فإنهم ينقلون أيضا هذه المعرفة الحديثة العهد بالأديان الأخرى وتفهمهم الجديد لها إلى مجتمعاتهم المحلية.

إسرائيل تدرك أن النهوض بحماية حقوق الإنسان عنصر جوهري من الاستراتيجية. والمسألة مسألة مبدأ أنه، رغم التهديد الإرهابي الدائم الذي يواجهه المواطنون الإسرائيليون، فإن الاعتبارات الأمنية الوطنية لا يمكن أن تبرر فرض قيود غير محدودة على حقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، يجب التشديد على أن كل جوانب أنشطة إسرائيل المناهضة للإرهاب تخضع لسيادة القانون والمراجعة القضائية. ذلك النهج المبدئي يتجلى في القرارات العديدة التي أصدرتها المحكمة العليا في إسرائيل في السنوات الأخيرة والتي تناولت مختلف تدابير مكافحة الإرهاب.

أخيرا، إن ضحايا الإرهاب لا يجوز إغفالهم. وإن الاستراتيجية العالمية تنادي ببرامج وطنية لمساعدة الضحايا وبشن حملة دولية تدين الإرهاب. وإسرائيل لديها نظام شامل يؤدي مهامه بقيادة دائرة الضمان الاجتماعي، المسؤولة عن دفع التعويضات وتقديم الدعم الاجتماعي والطبي والنفسي لضحايا الإرهاب ولأسرهم. ولئن كانت الحكومة تضطلع بدور هام، فإن المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني يضطلعون أيضا بهمة بأنشطة في الميدان استكمالا للوظائف التي تقوم بها الدولة.

ختاما، إن الدول كافة تعي جيدا أن الإرهاب لا يعرف الحدود. ويتعين علينا أن نبني شبكة تعاونية عالمية لنتمكن من التصرف بفعالية ضد التهديد. لذا تدعو دولة إسرائيل كل الأمم إلى توحيد صفوفها في تلك المعركة وإلى دراسة كل عناصر ذلك الكفاح بتفان متساو. وإسرائيل مستعدة لضم جهودها إلى جهود أي أمة أخرى.

السيدة غريس (أستراليا) (تكلمت بالانكليزية): اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٦ كان إنجازا كبيرا للجمعية العامة، عندما اتحدت الدول الأعضاء وراء اتخاذ إجراء بشأن واحد من أشد التهديدات الملحة التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم. لذا ترحب أستراليا بحرارة بإقرار الجمعية العامة من جديد للاستراتيجية، وإننا نظل ملتزمين بتنفيذ خطة العمل الواردة في الاستراتيجية بكاملها.

أستراليا تعتبر اتخاذ الإجراءات المتعددة الأطراف عن طريق منظومة الأمم المتحدة عنصرا حيويا من استراتيجيتنا الدولية للتصدي للإرهاب والتطرف المقترن بالعنف. وفي ذلك السياق، نرحب بمبادرات فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب لكفالة التنسيق العام والاتساق في جهود مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة.

وتدعم أستراليا بقوة جهود المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في سبيل بناء قدرة عالمية في مجال مكافحة الإرهاب من خلال استدراج المانحين إلى المساهمة ومواءمة قدراتهم مع الاحتياجات ذات الأولوية للبلدان المتلقية.

ونلاحظ مع التقدير العمل الذي ما فتئ مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة يضطلع به في جنوب شرقي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ للتشجيع على المصادقة على الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية في مجال مكافحة الإرهاب وتنفيذها.

وإضافة إلى الإجراءات المطلوبة من خلال منظومة الأمم المتحدة، من المهم تذكر أننا، نحن الدول الأعضاء، نتحمل المسؤولية الأولية عن تنفيذ الاستراتيجية. ومنذ عام ٢٠٠١ دأبت أستراليا على الأخذ بسلسلة من التدابير الهامة الهادفة إلى حماية الأستراليين والمصالح الأسترالية. وقد نفذت أستراليا تنفيذا تاما واجباتها بتجميد الأصول المالية للإرهابيين بموجب قراري مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) والقرارات ذات الصلة التي أعقبتهما. وصادقنا أيضا، حتى الآن، على ١٣ من مجموع ١٦ صكا دوليا عالمي التطبيق لمكافحة الإرهاب، ونعكف الآن على دراسة التعديلات التشريعية الضرورية لتنفيذ الصكوك المتبقية.

الطابع المتطور المستديم للتهديد الإرهابي يقتضي استراتيجية دولية طويلة الأمد مبنية على توصيل المساعدة بطريقة مستدامة في مجال مكافحة الإرهاب. وقد انصبت أولويات أستراليا في مجال مكافحة الإرهاب حتى الآن على منطقة جنوب شرقي آسيا، التي تعرض فيها الأستراليون والمصالح الأسترالية لهجوم مباشر، وعلى منطقة المحيط الهادئ، حيث قد تحتاج الحكومات فيها إلى المساعدة من الشركاء الإقليميين للوفاء بواجباتها الدولية في مجال مكافحة

الإرهاب. وإننا نتطلع إلى توسيع تعاوننا في جنوب آسيا في مجال مكافحة الإرهاب.

نهجنا الإقليمي بالتصدي للتهديد الإرهابي يتركز على برنامج مستدام لبناء التعاون المفيد بصورة متبادلة، من خلال بناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب. وقد بدأ الآن يظهر اتفاق متزايد في وجهات النظر بين أستراليا وشركائها الإقليميين حول فهم التهديد وحول نهوجنا لمجابهته. وإننا نؤمن بأن جهود منطقة جنوب شرقي آسيا يمكن أن توفر دروسا مفيدة للدول الأعضاء الأخرى في تنفيذ الاستراتيجية على الصعيد الإقليمي. ونتطلع إلى البناء على تلك الانجازات في منطقتنا الواسعة.

أود أن أستغل الفرصة الآن فأسلط الضوء للحظة على واحدة من تلك المبادرات. ففي شراكة وثيقة مع إندونيسيا أصبح مركز جاكرتا للتعاون في مجال إنفاذ القانون نموذجا معترفا به للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب وإنفاذ القانون. وقد بنى المركز لنفسه مكانة مرموقة في جنوب شرقي آسيا كمؤسسة توفر تدريبا فعالا جدا وعمليا، وترعى مساعي تطوير التعاون وبناء شبكات الاتصال بين ضباط الوكالات الإقليمية. وقد قدم المركز التدريب حتى الآن لأكثر من ٣ ٠٠٠ فرد من رجال القانون وأفراد إنفاذ القانون.

الشاغل الرئيسي الآخر لدينا جميعا هو التهديد الكامن في حصول الإرهابيين على المواد الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية واستخدامها في هجوم ما. وللتقليل من خطر وقوع تلك المواد في أيدي الإرهابيين، من المهم أن نكون قد جهزنا تدابير مادية وتشريعية قوية. وتبعا لذلك قدمت أستراليا المساعدة لعدد من بلدان الإقليم في وضع القوانين والترتيبات المطلوبة تنفيذا لاتفاقية الأمم المتحدة المعنية بحماية المواد النووية وتحسين أمن المواد الإشعاعية والنووية والمواد المختبرية البيولوجية.

الإرهابيون يزدهرون في جو من الجهالة والأفكار الزائفة، مما ييسر زرع الشقاق وتمزيق المجتمعات بعضها عن بعض. وإن الاستراتيجية تسلّم بأهمية ذلك البعد العقائدي في مكافحة الإرهاب وتشجع على المبادرات والبرامج الرامية إلى النهوض بالحوار والتسامح والتفاهم بين الحضارات والثقافات والأديان.

وترحب أستراليا بمبادرة الأمين العام بتحالف الحضارات كعنصر مكمل للمبادرات الجارية بين المعتقدات في منطقتنا نحن. وقد نفذنا، على الصعيد المحلي، خطة عمل وطنية لتقوية التلاحم الاجتماعي والوئام والأمن. وأستراليا تعمل مع الحكومات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المحلي لكشف زيف دعاية المتطرفين المغرضة، ولترسيخ القيم المتشاطرة المبنية على التسامح واللاعنف واحترام الكرامة البشرية والتنوع والتعددية.

وترعى أستراليا إلى جانب نيوزيلندا والفلبين وإندونيسيا حوارا إقليميا بين المعتقدات. وتلك الاجتماعات تجمع بين ممثلين عن طيف المعتقدات في منطقتنا للنهوض بعلاقات ودية بين مجتمعاتهم المحلية. وأستراليا مناصر قوي لتلك العملية وقد عرضت استضافة جولة الحوار التالية.

إن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون يشكل حجر الزاوية الرابع والأخير للاستراتيجية. ونحن لا يسعنا أن نواجه تهديد الإرهاب مواجهة فعالة باستخدام نفس الأساليب التي يستخدمها الإرهابيون. إن تدابير مكافحة الإرهاب يجب أن تخضع للمحاسبة ولسيادة القانون. وفي ذلك السياق تسلّم أستراليا بأن الدور الحيوي الذي يجب أن تؤديه الأمم المتحدة يكمن في إسداء المشورة للدول الأعضاء حول مكافحة الإرهاب بطرق تتسق مع واجباتها بموجب

القانون الدولي، مع إيلاء اعتبار خاص لقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني.

وعندما نمضي قدما تتوقع أستراليا المشاركة بقدر أكبر مع وكالات الأمم المتحدة في كل هذه المسائل، والمساهمة بما نستطيع بخبرتنا صوب نهج يتشاطره المجتمع العالمي لإزالة ويلات الإرهاب من المسرح العالمي.

السيدة نونييز مردوخي (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): الوفد الكوبي يود أن يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريره عن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. كما نود أن نثني على جهود الممثل الدائم لغواتيمالا، السفير غيرت روزنثال، في تيسير المشاورات غير الرسمية حول مشروع القرار المقدم بشأن استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

يود الوفد الكوبي أن يؤكد على أهمية الاستراتيجية التي اعتمدتها الجمعية العامة، الهيئة الرئيسية الأكثر ديمقراطية في منظومة الأمم المتحدة. إن تلك الوثيقة يجب أن تصبح الصك الرئيسي الذي نسترشد به في كفاحنا العالمي ضد ويلات الإرهاب الذي أودى بأرواح بريئة كثيرة جدا على مر التاريخ.

ومكافحة الإرهاب مسألة تحظى باهتمام وأهمية حاسمين من جانب كوبا حكومة وشعبا. وكما هو موثق بشكل واسع، ما برح الشعب الكوبي ولأكثر من ٤٥ عاما ضحية لأعمال إرهابية لا تحصى، خطط لها من خلال الكراهية والرغبات اللاعقلانية لدولة كبرى لم تتخل أبدا عن محاولاتها لإنهاء النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي اخترناه ممارسة لحقنا في تقرير المصير والاستقلال. وأوقعت سياسة إرهاب الدولة والتخريب التي تستخدمها تلك الدولة ضد شعبنا خسائر باهظة جدا في الأرواح البشرية وضررا اقتصاديا.

وتكرر كوبا التزامها الثابت بمكافحة الإرهاب والدفاع عن تعددية الأطراف. وتؤكد أقوى إدانتها لجمع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته بجميع أشكاله ومظاهره وأيا كان مرتكبوه وأيا كان المستهدفون به وحيثما ارتكب ومهما كانت دوافعه، بما في ذلك الأعمال الإرهابية المتورطة فيها الدول.

إن الوفد الكوبي، إدراكا منه للمسؤولية الكبيرة التي نتحملها جميعا في مكافحة الإرهاب والتزاما منه بالجهود المتعددة الأطراف لإنهاء هذه الآفة، شارك في العملية الاستشارية المتعلقة بمشروع القرار (A/62/L.48) بشأن استعراض الاستراتيجية.

أما فيما يتعلق باستعراض الاستراتيجية، فيرى الوفد الكوبي أن هناك بعض المسائل التي يمكن حسمها في المستقبل. وينبغي توفر آليات واضحة وفاعلة للأفرقة العاملة تقيمها فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. وإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز التفاعل بين فرقة العمل والدول الأعضاء، مثلما ينبغي تعزيز الآلية الخاصة التي ستستخدم لتحقيق تلك الغاية. ويرحب الوفد الكوبي بإضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل، على النحو الوارد في مشروع القرار الذي ستعتمده الجمعية.

إن كوبا ترفض رفضا تاما استغلال مكافحة الإرهاب كذريعة لتبرير التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والعدوان وانتهاك السيادة الوطنية للدول. والإرهاب ظاهرة يتعين على المجتمع الدولي بأسره مكافحتها، وفي بيئة من التعاون الوثيق ومع الاحترام الواجب لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وأخيرا، أود أن أؤكد من جديد على الرغبة الثابتة والقوية للحكومة والشعب الكوبيين في التعاون في الجهود

المتعددة الأطراف بغية الإنهاء القاطع لجميع أعمال الإرهاب ووسائله وممارساته وبجميع أشكاله ومظاهره.

السيد أويارزون (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): باسم الوفد الإسباني، أود أن أعرب عن تقديري على تنظيم هذه الجلسة للنظر في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وخطة عملها. كما أود أن أشكر السفير روزنتال على عمله بوصفه ميسر المشاورات بشأن مشروع القرار، وأشكر السيد روبرت أور، رئيس فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والتابعة للأمانة العامة، وأعضاء فريقه على العمل الذي اضطلعوا به خلال هذه العملية. ويعلن وفدي تأييده التام للبيان الذي تلاه الممثل الدائم لفرنسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

قبل عامين، خطت الجمعية العامة خطوة إلى الأمام حينما اعتمدت بتوافق الآراء استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي اضطلعت فيها إسبانيا بدور هام. والآن تقع المسؤولية على عاتقنا جميعا عن تعزيز التنفيذ الفعال للاستراتيجية على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. وإسبانيا ملتزمة التزاما ثابتا بمكافحة جميع أشكال الإرهاب أيا كان دافعها، وهي مقتنعة بأن العمل المتعدد الأطراف يشكل أداة لا غنى عنها لمكافحة الخطر العالمي للإرهاب ولا بد من إضفاء الشرعية عليه بالاحترام الصارم للالتزامات التي قطعت في إطار القانون الدولي.

وفي ذلك السياق، يود وفدي أن يصف بإيجاز الإجراءات الرئيسية التي اتخذتها إسبانيا بغية تطوير الأركان الأربعة للاستراتيجية، وبعض هذه الإجراءات عرضتها بالفعل هنا في كانون الأول/ديسمبر الماضي السيدة ماريا تيريسا فيرناندیث دي لا فيغا، النائب الأول لرئيس الحكومة الإسبانية، بمناسبة الاجتماع غير الرسمي الذي عقدته الجمعية العامة بشأن موضوع مماثل لموضوع اليوم.

أولا وقبل كل شيء، تولي إسبانيا أهمية كبيرة لاعتماد التدابير الرامية إلى معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، على النحو الوارد في الجزء الأول من خطة عمل الاستراتيجية. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان إبراز التزام إسبانيا بمنع نشوب الصراعات وبناء السلام وحفظ السلام، فضلا عن دورها بوصفها راعيا لمبادرة تحالف الحضارات، وهي منتدى يعزز الحوار بين الحضارات والأديان والثقافات لمكافحة أي نوع من أنواع التطرف.

وبالمثل، لا بد لي من أن أبرز الجهود التي تبذلها إسبانيا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، مما أدى إلى زيادة كبيرة في مساعدتنا الإنمائية الرسمية خلال الأعوام الأربعة الماضية، لترتفع من حوالي ٠,٢ في المائة إلى ٠,٥ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي. ويوجه جزء كبير من تلك المعونة نحو تعزيز المؤسسات وتطوير سيادة القانون، ويوجه من خلال عدد من مشاريع المساعدة التقنية، وبشكل رئيسي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا.

وعند هذه النقطة، لا يسعنا إلا أن نشدد على التزام إسبانيا نحو ضحايا الإرهاب، أو الدعم السياسي والمالي الذي قدمته للمبادرات التي اعتمدت في ذلك المجال في إطار الأمم المتحدة، فضلا عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الدول الأمريكية، ضمن منتديات أخرى. ونظمت إسبانيا حلقات دراسية واجتماعات في العديد من المناطق بغية نشر رسالة التضامن مع ضحايا الإرهاب والدفاع عن كرامتهم ونزع الشرعية عن الإرهاب.

إن الندوة الدولية الأولى المعنية بدعم ضحايا الإرهاب والمقرر أن تعقد في هذا المقر في ٩ أيلول/سبتمبر تتسم بأهمية كبيرة بالنسبة لإسبانيا. ويحدونا الأمل في أن تؤدي الندوة إلى إجراء حوار مثمر بين الحكومات ورابطات الضحايا والمجتمع المدني، وإلى تبادل أفضل الممارسات بين

الدول، وأن تمهد الطريق أمام اعتماد آليات عملية للتضامن من جانب المجتمع الدولي، مثل إنشاء صندوق لمساعدة الضحايا، وهو أمر أيدناه دائما.

وفي ما يتعلق بالتدابير الرامية إلى منع الإرهاب ومكافحته، يسرني أن أبرز حقيقة أن إسبانيا صدقت على ١٦ اتفاقية من اتفاقيات الأمم المتحدة وبرتوكولاتها التي تمثل الأساس القانوني لتدابير مكافحة الإرهاب. وعلاوة على ذلك، فإن إسبانيا أحد المشجعين الرئيسيين على التعاون القضائي في الاتحاد الأوروبي من خلال وحدة العدالة الأوروبية؛ وهي تقدم مساهمات لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ولمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وقامت بالتفاوض بشأن العديد من الاتفاقات الثنائية المتعلقة بالمساعدة القضائية والإبعاد.

تعمل إسبانيا أيضا نحو تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وإسبانيا عضو في فرقة العمل المعنية بوضع الإجراءات المالية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومراقب في المجموعات الإقليمية الأخرى المرتبطة بمكافحة تمويل الإرهاب. وتشارك أيضا في مبادرات دولية متعددة في مجالات مثل أمن الوثائق ومكافحة الاتجار بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالمواد النووية والكيميائية والبيولوجية والإشعاعية وغيرها من المواد التي يمكن أن تؤدي إلى الموت للحيلولة دون وقوعها في أيدي الإرهابيين.

وفيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى بناء قدرات الدول على منع الإرهاب ومكافحته وإلى تعزيز الدور الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في ذلك الصدد، كانت إسبانيا المساهم الأول في فرقة عمل التنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب وهي تقدم الدعم المالي لبرنامج المساعدة التقنية الذي تنفذه المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وعلى صعيد آخر، شاركت إسبانيا أيضا في مبادرات لتحليل ونشر مضمون الاستراتيجية في مناطق مختلفة، مثل الاجتماع الآسيوي – الأوروبي السادس الذي عقد مؤخرا في مدريد في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وتقوم إسبانيا بتمويل العديد من برامج المساعدة التقنية في المنظمات والمؤسسات الإقليمية والقطاعية، مثل لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب، والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث بشأن الإرهاب، ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وفريق العمل المعني بمكافحة الإرهاب التابع لمجموعة الثمانية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، من بين منظمات أخرى.

وأخيرا، وبغية تطوير الفصل المتعلق بالتدابير الرامية إلى كفالة احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون بوصفه الركيزة الأساسية لمكافحة الإرهاب، اتخذت إسبانيا عدة مبادرات تشريعية مثل التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، التي دخلت بالفعل حيز التنفيذ. وتؤيد إسبانيا أيضا تأييدا تاما الأعمال التي يضطلع بها مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكتب المقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب. وإسبانيا مقتنعة اقتناعا ثابتا بأن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون لا بد من أن يشكل الأساس والحدود لأي قرار تتخذه الدول في مكافحة الإرهاب.

إن إسبانيا ملتزمة التزاما كاملا بتعددية الأطراف الفعالة في مكافحة الإرهاب وترى أن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب يمثل أداة قيمة لمكافحة ذلك التهديد العالمي. وستواصل إسبانيا العمل نحو توطيد وتطوير إطار قانوني دولي في ذلك الصدد، الأمر الذي ينبغي أن يفضي بنا في المستقبل نحو عقد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

أما فيما يتعلق بالسياقات الإقليمية الأخرى، فستسهم إسبانيا في تطوير الاستراتيجية الأوروبية لمكافحة الإرهاب وخطة العمل التابعة للاستراتيجية، وستقوم باتخاذ مبادرات خلال الرئاسة الإسبانية المقبلة لمجلس أوروبا، على غرار ما قامت به خلال رئاستها لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠٠٧، بغية تحسين آليات التعاون مع المنظمات الإقليمية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا. وسنسعى لبلوغ الأهداف نفسها على الصعيد الثنائي مع جميع البلدان الملتزمة بمكافحة الإرهاب.

إن دحر الإرهاب في إطار الاحترام الصارم للقانون الدولي يشكل تحديا للمجتمع الدولي. وبغية بلوغ ذلك الهدف، سيتعين علينا أن نعول على الالتزام الثابت لجميع الأطراف الفاعلة وتعاونها، ويمكن أن يشكل تنفيذ الاستراتيجية الطريق الصحيح المؤدي إلى بلوغ ذلك الهدف. ولا يمكننا تبديد هذه الفرصة.

السيد الباروت (دولة الإمارات العربية المتحدة): سيدي الرئيس، يطيب لي في البداية أن أشكركم على تنظيمكم هذا الاجتماع الهام، كما وأعرب عن شكر لمعالي الأمين العام، والميسر الخاص، سعادة مندوب غواتيمالا على الجهود الذي بذلاها حتى الآن من أجل تعزيز الدور الحيوي للمنظمة الدولية في مجال مكافحة الإرهاب. ولا يفوتنا أيضا أن نعلن عن تأييدنا لبياني المندوب الدائم لدولة الكويت الشقيقة باسم المجموعة العربية، وأيضا ممثل باكستان باسم مجموعة المؤتمر الإسلامي.

بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الأمم المتحدة على مدار الأربعة عقود الماضية، سواء في إطار القرارات الصادرة عن الجمعية العامة أو التدابير التي انتهجها مجلس الأمن الدولي من أجل مكافحة الإرهاب، فإن التهديدات الخطيرة الناجمة عن هذه الآفة بشتى أنواعها ما زالت تعكس بنتائجها السلبية والمدمرة، ليس على المستهدفين المباشرين لها فحسب، وإنما أيضا على سيادة ومصالح وأمن واستقرار الدول، وخطط تنمية مجتمعاتها ككل. الأمر الذي بات يحتم علينا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، العمل على تعزيز جهودنا الإقليمية والدولية المشتركة والمتعددة الأطراف، للتصدي بقوة للعراقيل التي تحول دون القضاء كليا على هذه الظاهرة الخطيرة.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ رحبت وأيدت بقوة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، باعتبارها نهجا استراتيجيا عالميا مشتركا، وتشكل أوسع نطاق وفعالية من التدابير القسرية والقائمة على ردود الفعل، مقتنعة بأن هذه الاستراتيجية لا تزال تواجه تحديات هامة تكمن في خلوها من أي تحليل موضوعي للأسباب الجذرية والظروف المؤدية إلى انتشار ظاهرة الإرهاب؛ وأيضا خلوها من أي تعريف قانوني دولي ومحدد لهذه الظاهرة، يميز بينها وبين الحق المشروع للشعوب في مقاومة العدوان والاحتلال الأجنبي، آخذين في الاعتبار حرمة قتل المدنيين استنادا لمبادئ الشرائع السماوية والمواثيق الدولية والإقليمية ذات الصلة، الأمر الذي يتطلب منا القيام بعملية مراجعة منهجية وموضوعية ومتوازنة وشفافة لمفهوم الإرهاب وبما يسهل من عملية التوصل إلى إجماع دولي حول هذا التعريف في إطار المناقشات الدولية الجارية بشأن اتفاقية الأمم المتحدة الشاملة حول الإرهاب.

إننا إذ نشيد بنتائج المؤتمر العالمي للحوار الذي عُقد في مدريد في منتصف شهر تموز/يوليه الماضي تحت رعاية عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة، الملك عبد الله بن عبد العزيز، والملك خوان كارلوس ملك إسبانيا، نؤكد على المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق الدول في تنفيذ استراتيجية مكافحة الإرهاب، وذلك من خلال اتخاذها للتدابير السياسية والقانونية اللازمة لضمان منع ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، وفي هذا السياق نطالب بالتالي:

أولا، ضرورة التنفيذ الشامل وغير الانتقائي لبنود هذه الاستراتيجية لتسهيل عملية تحديد مواطن الضعف والقصور التي تعيق تنفيذها، وأيضا من أجل تحديث بنودها بما يتلاءم مع التطورات على أرض الواقع.

ثانيا، إعداد الترتيبات التنظيمية اللازمة والكفيلة بإتاحة الفرصة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للانضمام إلى عضوية فرقة العمل المعنية بتفعيل هذه الاستراتيجية، لضمان الشفافية والتوازن لأعمال مراجعتها وإعادة توجيه سياساتها وفي إطار من المسؤولية الدولية المشتركة، مع التأكيد على ضرورة تأمين الموارد الضرورية اللازمة لهذا الفريق لتعزيز الدور المحوري والبناء والمتكامل الذي تقوم به الأمم المتحدة في مجالات تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية. ونرحب في هذا الصدد بالجهود التي يقوم بها الأمين العام والرامية إلى إضفاء الصفة المؤسسية على فرقة العمل داخل الأمانة العامة بغية ضمان تنسيق وتماسك كل جهود منظومة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب.

ثالثا، المطالبة بتفعيل برامج المساعدات التقنية وبرامج التدريب المقدمة للدول، وخاصة النامية منها دون تمييز، لتمكين حكوماتها من تطوير قدراتها الوطنية في مجالات المكافحة.

رابعا، إعادة التأكيد على عدم جواز ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية بعينها، والعمل على تعزيز الحوار والتسامح والتفاهم بين الحضارات والثقافات، وعلى تجريم ممارسات المس والإساءة إلى الأديان وكافة أنواع التحريض عليها باعتبارها تحريضا على الكراهية والإرهاب.

خامسا، البدء في أعمال إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة، وفقا لما أوصت به استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

سادسا، تأكيد مبادئ احترام سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان في إطار مكافحة الإرهاب، وهي المبادئ التي أقرتها الاستراتيجية، وذلك من أجل تعزيز فعالية التصدي لظاهرة الإرهاب.

سابعا، تحمّل الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية وجميع الأطراف الفاعلة والمعنية لمسؤولياتها الكاملة والقاضية بحل النزاعات السياسية الإقليمية والدولية ومنع وقوعها ومعالجتها جذريا وفقا لرؤية وإرادة سياسية تتحلى بروح من المصداقية والموضوعية تنشط من خلالها الجهود الدولية السلمية والدبلوماسية الوقائية، بحيث نمنع تفاقم هذه الظاهرة وبالتالي نحول دون خلق بيئة توفر ظروفا ملائمة للإرهاب.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة من منطلق إيمانها بأن الإرهاب هو من أخطر التحديات الدولية العابرة للحدود في القرن الحادي والعشرين تجدد التزامها باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وبكافة القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة بهذا الخصوص، وفي مقدمتها قرارا مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٢٦٧ (١٩٩٩). وقد عكست التزامها هذا في انتهاجها لسياسة التطوير المتواصل لسياسة التدابير المتكاملة التي اتخذتها لتأمين مكافحتها الصارمة لهذه الظاهرة بكل جوانبها، وكان منها

على سبيل المثال استحداث عدد من التشريعات القانونية التي تجرّم الأعمال والأنشطة غير المشروعة المرتبطة بأعمال الإرهاب، مثل القانون الاتحادي لسنة ٢٠٠٦ المعني بمكافحة جرائم تقنية المعلومات، والقانون الاتحادي لسنة ٢٠٠٤ الذي غطى مكافحة أغلب جرائم الإرهاب مثل تجميد الحسابات والتحفظ على الأموال المشتبه فيها لتمويل الأنشطة الإرهابية. كما واصلت الدولة تطويرها لأجهزتها الوطنية المختصة بمتابعة الإرهاب فضلا عن الآليات التقنية والتدريبية الأخرى المعنية بمراقبة الحدود ومنافذ الجمارك، وأيضا تطوير تشريعاتها الأخرى التي تجرم تهريب المخدرات والمرتزقة والأسلحة بأنواعها، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، ونفذت مجموعة من البرامج التعليمية والتدريبية والمشروعات الهادفة إلى تنفيذ وتعزيز فهم وإدراك أفراد مجتمعها لمسألة نبذ التطرف وكافة أعمال العنف والإرهاب.

هذا، ولقناعتها بأن مكافحة الإرهاب لا يمكن تحقيقها من خلال جهود دولة منفردة في إطار العمل الجماعي، ذهبت دولة الإمارات إلى تعزيز أواصر تعاونها مع الدول الصديقة والشقيقة والأخرى، فضلا عن المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، وفي مقدمتها منظمة الإنتربول في مجالات الرصد وتبادل المعلومات المتعلقة بالجرائم العابرة للحدود وعناصر الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وكذلك التعاون مع لجان مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب. وعلى صعيد الاتفاقيات المتعلقة بالإرهاب الدولي، فقد صدقت على العديد من الصكوك والاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية التي تعالج بعض جوانب هذه الظاهرة،كان منها على سبيل المثال وليس الحصر مؤخرا توقيعها وتصديقها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ومعاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي لسنة ٢٠٠٧، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، وغيرها من الاتفاقيات.

وختاما، سيدي الرئيس، إذ نرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة الرامية إلى تنظيم ندوة دولية مخصصة لإلقاء الضوء على مسألة ضحايا الإرهاب الذين نتعاطف معهم بقوة، نؤكد أهمية عدم تسييس أهداف هذه الندوة أو الخلط بينها وبين الأبعاد الشمولية الرامية من خلال مراجعاتنا الدورية هذه إلى تحقيق استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. كما نأمل أن تتوصل مداولاتنا اليوم حول هذا البند إلى نتائج ملموسة تساهم في توحيد مواقفنا حول أهداف هذه الاستراتيجية، وبما يحقق تطلعات شعوبنا قاطبة إلى الأمن والاستقرار والنماء.

السيدة بيكو (موناكو) (تكلمت بالفرنسية): تشارك إمارة موناكو الأمين العام المشاعر التي أعرب عنها في تقريره (A/62/898). فالإرهاب عدوان على البشرية وأسلوب كريه يلجأ إليه الجبناء. ولا يمكن تبريره بأي حال من الأحوال.

وقد اتخذنا منذ عامين تدابير محددة لمكافحة الإرهاب باعتمادنا استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وينبغي أن يظل بناء القدرات حجز زاوية للجهود العالمية الرامية إلى مكافحة الإرهاب. كما أن من المسائل التي ما زالت رئيسية في هذا الصدد تعزيز تبادل المعلومات، وإقامة الشبكات لتعزيز التعاون بين الدول وتجميع أفضل الممارسات، فضلا عن إذكاء الوعي العام فيما يتعلق بخطر الإرهاب.

وقد نشطت موناكو دائما في مكافحة الإرهاب من جميع جوانبه. فالإمارة طرف في مجموعة الصكوك العالمية السارية ذات الصلة. وجرى تحديث نظامها التشريعي

والتنظيمي، وتشارك موناكو فعليا في تبادل المعلومات بشأن مكافحة الإرهاب وتمويله.

وفي عام ٢٠٠٦، أصدرت حكومة الإمارة قانونا للإرهاب يحدد جرائم جديدة بوصفها من أعمال الإرهاب ويعزز إنفاذ القوانين المتعلقة بالجرائم الحالية عند ارتكابها في ظروف تؤدي إلى أعمال إرهابية. ويستحدث القانون المذكور تعريفا واسعا نسبيا لمفهوم التواطؤ بتجريمه تقديم المساعدة لمقترفي الأعمال الإرهابية وتحريضهم من خلال توفير الإسكان أو غير ذلك من وسائل الإعاشة أو المساعدة. علاوة على ذلك، قامت حكومة موناكو مؤخرا بتعزيز قانون ٧ تموز/يوليه ١٩٩٣ بشأن مشاركة المنظمات المالية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كذلك ترحب سلطات موناكو بالمساعدة التقنية التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في القضايا والمسائل القانونية المتعلقة ببناء القدرات، وذلك في إطار مشروعه العالمي لتعزيز النظام القانوني لمكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق، استضافت موناكو في تموز/يوليه ٢٠٠٨ مؤتمرا عن مكافحة الإرهاب داخل منظومة الأمم المتحدة. واستعرض ذلك المؤتمر على وجه التحديد مراحل إنشاء منظومة عالمية للقانون ووسائل تنفيذها على الصعيد الوطني، بهدف تعزيز التعاون الدولي. وشدد المكتب في ذلك الاجتماع على منع ارتكاب الإرهاب عن طريق المكافحة العالمية لجرائم منفصلة، كتمويل الأفعال الإرهابية والتخطيط لها والتحريض عليها. وتدخل الوقاية تماما ضمن إطار توصيات الاستراتيجية العالمية، التي تدعو إلى التعامل مع هذا الخطر بشكل عالمي.

وأكون مقصرة إن اختتمت بياني بدون أن أشكر فرقة العمل المعنية بمكافحة الإرهاب على ما قامت به من أعمال، وبدون الثناء على جهود السفير روزنثال وزملائه فيما يتعلق بمشروع القرار (A/62/L.48) الذي سنعتمده وثيقة ختامية لمناقشاتنا. غير أننا نأسف لأن تلك الوثيقة لا تدخل في اعتبارها موقف ضحايا الإرهاب في أنحاء العالم.

السيد ستاور (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): لقد أجملت رئاسة الاتحاد الأوروبي الفرنسية موقف الاتحاد بوضوح. وتود الدانمرك أن تعرب عن تأييدها الكامل لهذا البيان وأن تعزز بعض النقاط العامة استنادا إلى تجربتها الخاصة.

وفي رأينا أن ما اتفقت عليه الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦ كان يمثل قرارا تاريخيا. ولأول مرة على الإطلاق، وحدت الجمعية جميع الدول الأعضاء وراء إطار استراتيجي مشترك وشامل لمكافحة الإرهاب. فالاستراتيجية صك يقوم على توافق الآراء بشأن قضية كان من الصعب بشكل ملحوظ التوصل إلى توافق آراء بشأنها. وكانت بذلك إنجازا مشهودا بحق، وعملية لا تستحق أن نقوم باستعراضها فحسب بعد انقضاء عامين، بل هي جديرة بالاحتفال بها. وكما هو الحال في كثير من الأحيان، يكمن التحدي الحقيقي في تحويل الأقوال الحكيمة إلى أفعال متسمة بالكفاءة، أفعال تحدث اختلافا على أرض الواقع وتساعد على استئصال شأفة الإرهاب. وبهذا المعنى، من الصواب تماما أن ينصبّ التركيز في هذا الاستعراض على التنفيذ.

وثمة إقرار عالمي الآن بأنه يلزمنا النظر إلى مجموعة واسعة من المسائل والقضايا من أجل مكافحة الإرهاب. وهي تشمل التهميش الاجتماعي – الاقتصادي، وأوجه القصور فيما يتعلق بالحكم الرشيد وسيادة القانون، وانتهاكات حقوق الإنسان، والقيود على الحريات الأساسية. وبمعالجة الاستراتيجية تلك العناصر جميعا، تقدم للبلدان الإطار العريض القاعدة والطويل الأجل الذي لا يلزم فقط للحيلولة دون وقوع الهجمات الإرهابية والرد عليها، وإنما

أيضا لتناول الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية التي تؤدي إلى تفشي الإرهاب وإلى تحويل السكان المحليين إلى التطرف والعنف. ولا بد من أن تشكل معالجة تلك الأوضاع عنصرا أصيلا وحيويا من عناصر الاستراتيجية الناجحة لدحر الإرهاب.

والاستراتيجية،كما يشير الأمين العام مصيبا في تقريره (A/62/898)، ذات قيمة كبيرة في تسليط الضوء على الصلة بين برنامج التنمية التقليدي ومكافحة الإرهاب. فإذا أريد للتعاون الدولي أن يكون فعالا في مساعدة البلدان النامية على بناء قدرتها على مجابهة الإرهاب، من الضروري أن نتغلب على التردد المتكرر في الجمع بين برامج التنمية والأمن.

وإدراج بناء القدرات على مكافحة الإرهاب بوصفه جانبا من برامج التنمية مهمة دقيقة ولكنها تتسم رغم ذلك بالأهمية. ويتبين من تجربتنا الوطنية كأحد البلدان المانحة الهامة أن ذلك ممكن. والصلة بينهما واضحة تماما في مجال الحكم الرشيد، حيث يلتقي فيه كل من برنامجي التنمية والأمن. فلا يعوق الافتقار إلى الحكم الرشيد التنمية فحسب، بل إنه يشكل أيضا أحد الأوضاع المؤدية إلى انتشار الإرهاب. ويجب لذلك أن تواصل المنظمات الرئيسية في هذا المجال، كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ما تبذله من جهود لتيسير الحوار بشأن الصلة بين التنمية والأمن على كلا الصعيدين الوطني والدولي.

وتحضيرا لهذا الاستعراض، كلفت الدانمرك إحدى الجهات بإجراء دراسة لاستقصاء تلك الوشائج، عنوانها ”دراسة لتحديد الممارسات الجيدة لتقديم المساعدة الإنمائية دعما لبناء القدرات على مكافحة الإرهاب في البلدان النامية“. وتوجد خارج القاعة نسخ من هذه الدراسة. وتتضمن النتائج، التي عُرضت في حلقة دراسية عقدت في نيويورك في شهر تموز/يوليه، بعض التوصيات للبلدان والجهات المانحة ومنظومة الأمم المتحدة التي من شأنها، فيما نرجو، أن تثري العمل الذي ينتظرنا جميعا في تنفيذ الاستراتيجية.

وتشمل الدراسة بعض استنتاجات هامة بالنسبة للتنفيذ في المستقبل؛ وأود أن أشير إلى جانب منها بإيجاز.

أولا، لا غنى عن امتلاك البلدان لناصية عملية مكافحة الإرهاب إذا أردنا النجاح فيها. فما لم تر البلدان ذاتها أن القرارات الدولية التي تدعو لمكافحة الإرهاب ذات صلة وأهمية وما لم تترجم تلك القرارات إلى سياسات عامة وخطط على الصعيد الوطني، ستكون فرصة تحقيق فعالية التعاون الدولي وإحداثه أثرا واستدامته ضئيلة. ولذلك ينبغي أن يُضطلع بجهود لتعزيز خطط التنمية الوطنية أو استراتيجيات الحد من الفقر التي تسلم بالصلات بين التنمية والأمن.

وتتعلق النقطة الثانية بضرورة تحسين اتساق السياسات على الصعيد الوطني للنهوض بفعالية ما نبذله من جهود ولتجنب الازدواجية التي لا ضرورة لها على جميع المستويات.

ولدى تحضيرنا لهذا الاستعراض، أجرينا أيضا، بالاشتراك مع المركز المعني بالتعاون العالمي لمكافحة الإرهاب، تحليلا لتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في شرق أفريقيا. ويعكس هذا التحليل التزام الدانمرك الطويل الأمد تجاه تلك المنطقة. وتنتهي الدراسة المتعلقة بتجارب شرق أفريقيا إلى أنه ما زالت توجد فجوات ونقاط ضعف كبيرة في القدرات. وعليه فإن لكل جزء من أجزاء منظومة الأمم المتحدة الممثلة في فرقة العمل تقريبا دورا يؤديه في هذه المناطق النامية التي توجد بها فجوات في التنفيذ.

ويلزم تقوية وجود الأمم المتحدة وإبرازه، علاوة على النهوض بكفاءة التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة المعنية. ويجب التوصل إلى تقسيم للعمل وإلى التعاون مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة. ولا بد من إشراك المجتمع المدني على نحو أكثر فعالية واتساقا إذا أريد لجهود مكافحة الإرهاب أن يحالفها التوفيق. وفي ظل تلك الخلفية، أود أن أردد إحدى التوصيات الرئيسية الواردة بالتقرير عن شرق أفريقيا: يجب أن نتفق على مبادئ توجيهية واضحة فيما يتعلق بالمهام المحددة التي يمكن أن تقوم بها الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني تعزيزا لتنفيذ الاستراتيجية، وذلك إلى جانب الوضوح في توزيع العمل فيما بين الجهات المعنية، وإلى جانب تحديد الأولويات والجداول الزمنية للعمل.

ومع أن هناك اتفاقا عالميا على هدف مكافحة الإرهاب، فالأسئلة تثار بشأن الوسائل المستخدمة في ذلك. وثمة تصور يثير القلق لدى الرأي العام العالمي مؤداه أن الجهود التي تبذل لتعزيز إنفاذ القوانين وغيره من قدرات مكافحة الإرهاب المرتبطة بالأمن تؤدي، في بعض الحالات، إلى انتهاكات لحقوق الإنسان وإلى اضطهاد المجتمع المدني. وذكّرتنا الأحكام التي أصدرتها محكمة العدل الأوروبية هذا الأسبوع بالذات مرة ثانية بضرورة ضمان أن تمتثل الأدوات التي نستخدمها لمكافحة الإرهاب، كالجزاءات المحددة الهدف، امتثالا كاملا لمعايير حقوق الإنسان وأن تتجلى فيها ضمانات الأصول القانونية الواجبة. وما لم يحدث ذلك، فسوف نقوض مشروعية مكافحتنا ومن ثم كفاءتها. فلا تعارض مطلقا بين هدفي مكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان. أما فكرة التضحية بأحدهما في مقابل الآخر فهي باطلة؛ وبدلا من ذلك ينبغي النظر إلى هذين الهدفين بوصفهما متكاملين يعزز كل منهما الآخر.

ويوضح تقرير الأمين العام المقدم إلى هذه الجلسة أنه قد حدث الكثير من حيث تنفيذ الاستراتيجية منذ اعتمادها. ولا جدال في أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الاستراتيجية تقع على عاتق الدول الأعضاء. غير أنه يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تواصل أداء دورها. وتشمل فرقة العمل وأفرقتها العاملة أربعة وعشرين جهازا، معظمها من الهيئات التابعة للأمم المتحدة. ورغم الإشارة إلى أهمية ما تم إنجازه من أعمال، يلزمنا بكل أمانة أن نسلّم بأن الجهود المبذولة حتى الآن تركز إلى حد كبير على فهم التحديات ورسم تصور لها. ولم يترجم ذلك بعد إلا بدرجة أقل إلى إجراءات عملية على أرض الواقع.

لذلك نرحب، كما رحب الآخرون، بإضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل، على النحو الوارد في مشروع القرار الذي سيُعتمد بهذه المناسبة (A/62/L.48). ومن الأهمية بمكان أن نوائم بين مواردنا وبين المهام المرتقبة. أما الترتيبات الراهنة فلا تتمتع بالاستدامة.

ورغم ما تم إحرازه من تقدم في حربنا المشتركة على الإرهاب وفي تنفيذ الاستراتيجية، ما زالت بعض التحديات الهامة ماثلة في كثير من المجالات، ومنها توفير الضمانات الكاملة لحقوق الإنسان لدى مكافحة الإرهاب وتعزيز التعاون الكفء في مجال المكافحة الدولية للإرهاب. وإذا كنا جادين في التزامنا بمكافحة الإرهاب، فلا بد من أن نحرز تقدما في هذا الصدد قبل مجيء الاستعراض المقبل، بعد عامين من الآن.

السيد يوريكا (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): أود قبل كل شيء أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة العامة لدراسة التقدم المحرز منذ اعتمدت الجمعية قبل عامين استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وخطة العمل الملحقة بها. كما أعرب عن تقديري للميسّر،

السفير روزنثال، لقيادته عملية المفاوضات بشأن الوثيقة التي تصدر عن هذه الجلسة. ونرحب بمشروع القرار (A/62/L.48) كما اتفقت عليه جميع الوفود، ونرى أنه يمثل أساسا راسخا لتنفيذ الاستراتيجية في المستقبل.

ويعرب بلدي، كرواتيا، عن تأييده التام للبيان الذي أدلت به في وقت سابق اليوم رئاسة الاتحاد الأوروبي الفرنسية، وعن دعمه الكامل للرسائل الواردة فيه. غير أني أود أن أقدم للأعضاء وصفا موجزا لتنفيذ كرواتيا للاستراتيجية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

وأود، أولا، أن أؤكد مجددا الأهمية التي نوليها للاستراتيجية بوصفها إحدى الوثائق الرئيسية في المكافحة العالمية للإرهاب. ومن المهم أن تقف جميع البلدان وغيرها من الجهات المعنية متحدة وأن تبدي التزاما وطيدا بالتنفيذ الكامل والمتكامل للاستراتيجية، آخذة بعين الاعتبار دقة التوازن بين دعائمها الأربع.

وتصف الاستراتيجية تدابير واسعة النطاق ومتنوعة في إطار الدعامة الأولى. وفي هذا الصدد، تشترك كرواتيا في عدد من الأنشطة الإقليمية بهدف منع أو إزالة الأوضاع المؤدية إلى تفشي الإرهاب.

وتعمل كرواتيا على تشجيع الحوار بين الثقافات والأديان وذلك بالتعاون الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمنظمات الإقليمية الأخرى. وتقوم كرواتيا، بشكل خاص، بالإسهام في تكثيف الحوار الإقليمي في جنوب شرق أوروبا على أعلى المستويات، وهكذا تخلق جوا من علاقات حسن الجوار. وفضلا عن ذلك، أصبحت كرواتيا، في شهر أيار/مايو هذا العام، عضوا في مجموعة أصدقاء تحالف الحضارات.

وتعمل كرواتيا أيضا بنشاط في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا. واستضافت كرواتيا الاجتماع التنفيذي الثاني لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن التسامح المعني بالتعليم لتعزيز الاحترام والتفاهم المتبادلين والتعليم عن المحرقة، المعقود في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ في دوبروفنيك بكرواتيا. وتساهم كرواتيا كذلك في مكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للمؤسسات الديمقراطية وبرنامج التدريب المعني بجرائم الكراهية المنافية لحقوق الإنسان المخصص لضباط إنفاذ القانون. وقامت كرواتيا بالمصادقة على عدد من الاتفاقيات الخاصة بمجلس أوروبا بشأن منع ووقف تمويل الأعمال الإرهابية وعلى البروتوكول الإضافي لاتفاقية الجرائم الحاسوبية والمتعلقة بتجريم الأعمال التي تتسم بالعنصرية وكراهية الأجانب التي ترتكب من خلال نظم الحاسوب.

إن الإرهاب تهديد معقد وخطير للسلم والأمن الدوليين، لأنه يحاول تقويض القيم الأساسية للعالم الحديث. ويشكل الإرهاب تحديا لأمننا وللمبادئ الأساسية للمجتمعات الديمقراطية ولحقوق مواطنينا وحرياتهم. إن الأعمال الإرهابية إجرامية بطبيعتها ولا يمكن تبريرها تحت أي ظرف من الظروف. ونحن تقدر تقديرا عاليا جميع الجهود المبذولة في الكفاح الدولي ضد الإرهاب، ومن ثمّ، فإن كرواتيا، وفقا للدعامة الثانية للإستراتيجية، قد اتخذت عددا كبيرا من التدابير لمنع الأعمال الإرهابية ومكافحتها، لا سيما منع الإرهابيين من الحصول على الوسائل اللازمة لتنفيذ هجماتهم.

إن كرواتيا طرف في جميع الصكوك القانونية الدولية الـ ١٦ لمكافحة الإرهاب. وفضلا عن ذلك، تم التوقيع أو المصادقة على عدد من الاتفاقات الإقليمية والثنائية لإقامة تعاون بين أجهزة إنفاذ القانون والاستخبارات. وقد قامت كرواتيا بمواءمة قوانينها بشكل تام بالقرار الإطاري لمكافحة

الإرهاب الصادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

وتقوم كرواتيا أيضا بتكثيف تعاونها مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والاتحاد الأوروبي في مجال تعزيز أمن الحدود ومراقبة وثائق السفر المفقودة والمسروقة. وفي شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أصبحت كرواتيا أول دولة عضو في الإنتربول تقوم بتزويد وحدات الشرطة بالوصول المباشر الآمن إلى قاعدة بيانات الإنتربول عن طريق الهواتف المتنقلة والحواسيب المحمولة.

وعلى سبيل الإسهام في برنامج عمل الشراكة التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وبالتعاون الوثيق مع المركز الأوروبي – الأطلسي لتنسيق عمليات التصدي للكوارث، نظمت مديرية كرواتيا الوطنية للحماية والإنقاذ تدريبا ميدانيا على معالجة العواقب في عام ٢٠٠٧. وقد شارك في ذلك بصورة فعالة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وتضمن أحد السيناريوهات الثلاثة استجابة لتهديد إرهابي باستعمال مواد بيولوجية على متن طائرة ركاب.

ووفقا للدعامة الثالثة للاستراتيجية، تدعم كرواتيا الأنشطة التي تقوم بها فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب المسؤولة عن كفالة نهج شامل ومنسق في تنفيذ الاستراتيجية على النحو المفصل بصورة شاملة في تقرير من الأمين العام. ويرحب بلدي أيضا بالمبادرة لزيادة ترسيخها.

إن خطر الإرهاب الذي يتطور باستمرار يتطلب أن تقوم الحكومات بتحقيق أعلى مستويات الكفاءة التي لا يمكن الحصول عليها إلا عن طريق التعليم والتدريب المناسبين. ولقد حظيت السلطات الكرواتية بالتعاون البناء مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فيينا وفرع منع الإرهاب التابع له ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وذلك بالمشاركة الفعالة في العديد من مؤتمرات هذه الهيئات لمكافحة الإرهاب وحلقات العمل والحلقات الدراسية. وتم أيضا تنظيم أحداث مماثلة على المستوى الوطني بغرض تثقيف المسؤولين عن إنفاذ القانون والمدعين العامين والقضاة ومسؤولي الجمارك.

ونتفق كذلك على أن بناء القدرة عنصر أساسي في الجهد العالمي لمكافحة الإرهاب. ولذلك، علينا أن نساعد تلك البلدان الملتزمة بتنفيذ الاستراتيجية والتعهدات الأخرى بمكافحة الإرهاب التي لا تملك الموارد اللازمة لذلك.

وكرواتيا بصفتها عضوا غير دائم العضوية في مجلس الأمن، تضطلع بالمسؤولية الهامة المتمثلة في رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، نقوم بالتنسيق الوثيق مع الأعضاء الآخرين وبمساعدة قيمة من المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب بتوظيف الكثير من الجهد لضمان المزيد من الكفاءة والشفافية في عمل اللجنة مع زيادة التركيز على دورها كميسر للمساعدة التقنية.

وفيما يتعلق بالدعامة الرابعة، قامت كرواتيا بالتصديق على عدد كبير من المعاهدات الدولية واتخذت التدابير المحلية الضرورية لضمان الاحترام التام لحقوق الإنسان وأنشأت نظاما وطنيا للعدالة الجنائية يقوم على سيادة القانون. إن حماية أعلى معايير حقوق الإنسان تنبثق عن الدستور الكرواتي وأي تدبير يتم اتخاذه لمكافحة الإرهاب يمتثل بصورة كاملة لالتزاماتنا بمقتضى القانون الدولي.

وأخيرا، يحدوني الأمل في أن يبدي جميع المشاركين في اجتماع اليوم التزاما متجددا بالاستراتيجية وهكذا يؤكدون مجددا توافق الآراء لدى المجتمع الدولي حول مكافحة آفة الإرهاب، التي وصفها تقرير الأمين العام بحق أنها أساليب مشينة اعتمدها الجبناء واعتداء على البشرية.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن استهل بياني بتقديم الشكر للرئيس على عقد هذا الاجتماع الذي جاء في أوانه وللممثل الدائم لغواتيمالا، السيد روزنثال، ميسر المفاوضات بشأن مشروع القرار. كما أود أن أعرب عن امتناني للعمل التحضيري الذي قامت به الأمانة العامة، ولا سيما العمل الدؤوب الذي قام به السيد روبرت أور بشأن هذا الموضوع الهام جدا.

إن اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب قد بعث رسالة واضحة مفادها أنه لا بد من إيجاد وسيلة متسقة ومنهجية لمكافحة آفة الإرهاب. وقد كانت رسالة مدوية بخصوص الحاجة إلى التحرك إلى أبعد من مجرد الردود الفورية والملحة، التي قادها مجلس الأمن بصورة رئيسية، وتطوير إطار عمل تنفيذي يمكّن المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة ككل من معالجة الظروف التي تولد الإرهاب، وتعزيز التعاون الدولي لمعالجته ومساعدة ضحاياه. وينبغي تحقيق ذلك مع الاحترام الصارم لسيادة القانون وحقوق الإنسان.

وسوف تقدم كوستاريكا اليوم تقريرا عن أنشطتها في تنفيذ الاستراتيجية وتتشاطر رؤيتها بخصوص التحديات التي علينا أن نواجهها في مكافحة الإرهاب.

إن التحديات الرئيسية التي ينبغي أن يتغلب عليها الذين ليسوا من ضحايا الإرهاب منّا بصورة مباشرة هي القصور الذاتي واللامبالاة والميل إلى الاعتقاد بأن الأعمال الإرهابية سوف تستهدف فقط البلدان المتقدمة النمو أو الذين يفترض أنهم يسببون هذه الهجمات. وسوف يكون من الخطأ الاعتقاد بأن الإرهاب يتسم بالعقلانية، بينما هو بالتأكيد غير ذلك. وإذا كان كذلك، فكيف نفسر الهجمات الوحشية على موظفي الأمم المتحدة في عدد من البلدان المختلفة؟ فهذا النهج غير المسؤول والمفهوم الخاطئ يؤكدان أن جهود العديد من الدول لمواجهة الإرهاب ومكافحته كثيرا ما لا تعطى الأولوية الواجبة.

وإضافة إلى ذلك، في البيئات ذات الموارد المحدودة والاحتياجات المتزايدة، يصبح من الصعب التوصل إلى اتفاقات سياسية لنقل الموارد اللازمة لمكافحة الإرهاب. ومع ذلك، شارك بلدي، في السنوات الأخيرة، في مبادرات إقليمية ودولية لتيسير الردود الفعالة في مكافحة الإرهاب وإنشاء آليات مشتركة بين المؤسسات من أجل الاضطلاع على المستوى المحلي بالتزاماتنا تجاه المجتمع الدولي.

وعلى الصعيد الدولي، نقوم مع سلوفاكيا واليابان وتركيا وسويسرا بإعداد العملية الدولية للتعاون العالمي في مجال مكافحة الإرهاب. وتيسر تلك المبادرة إجراء حوار تناقش فيه خيارات لتيسير وتحسين استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب دون الإضرار بالمواقف الوطنية أو المؤسسية. والتوصيات التي تمخضت عن العملية بدعم من المركز المعني بالتعاون في مجال مكافحة الإرهاب هي دون شك إسهام هام في المناقشات والقرارات التي سيتم اتخاذها نتيجة لاستعراض الاستراتيجية.

وقبل سنتين، أكدت جميع الدول الأعضاء في المنظمة أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون أمران أساسيان بالنسبة لجميع مكونات الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وبناء على ذلك، أكدنا على أن اعتماد تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان ينبغي ألا تكون أهدافا متضاربة، بل متكاملة ومتعاضدة.

واليوم، مع الأسف، تخبرنا مصادر مستقلة بوجود فجوة كبيرة بين الضمانات التي حددتها الاستراتيجية والإجراءات التي تتخذها الدول ومنظومة الأمم المتحدة نفسها لمحاربة الإرهاب. فباسم الأمن، يتم تبرير إجراءات وقوانين من قِبل الذين كانوا في السابق ينتقدونها. ولقد

أصبح تنميق الكلام والبراعة في الخدع القانونية لتبرير التعذيب أمرا عاديا إلى جانب عمليات الاحتجاز الخارجة عن نطاق القضاء.

وتؤكد كوستاريكا مجددا أن النوايا الحسنة يجب أن تقابلها أفعال. وينبغي ألا نسلم بوضع الفعالية في مكافحة الإرهاب في موقع النقيض لضمان احترام حقوق الإنسان وتعزيزها. والمعضلة ليست فيما إذا كنا فعالين في مكافحة الإرهاب مع مراعاة احترام حقوق الإنسان. ففي الواقع لا توجد معضلة من هذا النوع؛ فليس علينا أن نختار هذا أو ذاك. إن التحدي هو في كيفية ربط العمليتين بما يكفل فعالية التدابير المناهضة للإرهاب، وفي الوقت نفسه، امتثالها لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وينبغي أن يشكل ذلك الأساس لحربنا المشتركة ضد الإرهاب، كما اتفقنا عليه في اعتماد الاستراتيجية. وينبغي أن نتغلب على عقلية الخوف، والتخلي عن فكرة الحرب التي لا نهاية لها ولا قواعد، والعمل بدلا من ذلك على تعزيز نهج واسع النطاق يمكننا من الاستجابة الفعالة لهذا التهديد الخطير لسلم وأمن وتنمية جميع شعوبنا.

ولا يمكن للأمم المتحدة أن تتغاضى عن تآكل مشروعيتها في الحرب ضد الإرهاب. ومن دواعي القلق بصورة خاصة أن عددا من أنشطة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب يثير تساؤلات من الناحية القانونية بوصفه انتهاكا للحريات الأساسية. وينبغي لمجلس الأمن وأعضائه الدائمين بصورة خاصة أن يتحملوا مسؤولياتهم وأن يقوموا باستعراض أوسع وأكثر جدية لآليات فرض الجزاءات ورفعها وذلك لضمان أن تتطابق مع أدنى متطلبات العدالة. وبصفتنا عضوا منتخبا في مجلس الأمن، نقر بأنه قد تم اتخاذ عدد من الخطوات في الاتجاه الصحيح لكن ما زال هناك الكثير الذي يمكن عمله. وتناشد كوستاريكا الجميع أن يترجموا الضمانات التي حددتها الاستراتيجية إلى حقيقة واقعة.

إن عدم الاتفاق على تعريف للإرهاب ما زال ويمكن أن يستمر نتيجة لتقييد الحريات والضمانات الأساسية بحجة إجراءات مكافحة الإرهاب. وبعد أكثر من ثمانية أعوام من المناقشات، يطالب العالم باتفاق واضح يعرِّف ما هو الإرهاب وبالتالي ما هو ليس إرهابا. وهنا على الجمعية العامة أن تتحمل مسؤولياتها. إن الوقت الذي انقضى دون هذا التعريف يقوض أسس سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي. وتؤكد كوستاريكا من جديد استعدادها للتعاون في بناء توافق مبكر في الآراء بهذا الشأن وتؤكد مجددا أنه، بالطرق الابتكارية وحسن النوايا، ينبغي لنا أن نتغلب على العقبات التي منعتنا حتى الآن من التوصل إلى هذا الاتفاق الضروري.

السيد غرام (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): إن نيوزيلندا صريحة وواضحة في إدانتها للإرهاب بجميع أشكاله. ونحن مصممون في جهودنا على منع الإرهاب ومحاربته، بما في ذلك من خلال دعمنا القوي لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وقد سرنا بصورة خاصة أن حظيت الاستراتيجية بالدعم الجماعي عندما تمت الموافقة عليها قبل سنتين.

وهناك الكثير من التقارب بين المبادئ التي تبنتها الدعائم الأربعة للاستراتيجية وتلك التي يسترشد بها النهج الذي تتبعه نيوزيلندا. وعلى الصعيد المحلي، نحن عازمون على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لمنع الإرهاب ومكافحته ولضمان ألا يكون بلدنا هدفا ولا مصدرا للأنشطة الإرهابية. ونواصل تحسين قوانيننا وسياساتنا وقدراتنا التنفيذية. وقمنا في السنة الماضية بتعديل قانون قمع الإرهاب

وذلك لتحسين امتثالنا للإطار الدولي المتطور لمكافحة الإرهاب.

وعلى الصعيد الدولي، تنشط نيوزيلندا في مساعدة البلدان الشريكة في تطوير قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب. وتساعد نيوزيلندا في بناء القدرة في بلدان جزر المحيط الهادئ للوفاء بمتطلبات جدول الأعمال الدولي لمكافحة الإرهاب. فلقد عقدنا وترأسنا الاجتماع السنوي للفريق العامل المعني بمكافحة الإرهاب، وشمل ذلك مسؤولين من ١٦ بلدا عضوا في منتدى جزر المحيط الهادئ. وقد شجعنا التقدم المحرز في منطقة المحيط الهادئ، ونرحب بدعم عدد من هيئات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في المساعدة على تحقيق ذلك.

وفي جنوب – شرق آسيا، يتواصل خطر الهجمات الإرهابية رغم التقدم الذي أحرزته سلطات إنفاذ القانون، وتواصل نيوزيلندا دعم عدد من المبادرات لبناء القدرات لمكافحة الإرهاب في المنطقة.

ونيوزيلندا إذ تدرك أن خطر الإرهاب الدولي يتطلب استجابة شاملة ومتعددة الطبقات وطويلة المدى، تسعى بشكل متزايد إلى اتخاذ مبادرات تهدف إلى معالجة الظروف المواتية لانتشار الإرهاب. ونعتقد أن تحالف الحضارات الذي تقوده الأمم المتحدة ينطوي على إمكانية حقيقية لتحسين العلاقات والتفاهم بين المجتمعات والثقافات. واستضافت نيوزيلندا في العام الماضي ندوة إقليمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ لمناقشة الكيفية التي يمكن بها لمنطقتنا أن تحرز تقدما في تنفيذ توصيات التحالف في مجالات الشباب، والتعليم، والإعلام، والهجرة. وبدأنا بمجموعة من المشاريع الكبيرة على الأجل الطويل في منطقتنا. كما وضعت نيوزيلندا هذا العام برنامج عمل وطني، اعتبرناه التزاما مجديا للغاية، وسنشجع الآخرين على النظر في إمكانية وضع خطط يسترشدون بها في أعمالهم.

كما تشجع نيوزيلندا الحوار بين الأديان من خلال الاشتراك في رعاية الحوار الإقليمي بين الأديان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بدعم حضور البلدان النامية في الاجتماعات الإقليمية واستضافة الدورة الثالثة للحوار في نيوزيلندا عام ٢٠٠٧. وبتدبرنا على نحو أفضل للزيادة في تنوع مجتمعنا، وضعنا أنفسنا في موقف أقوى لمكافحة الأفكار النمطية السلبية والتشدد، التي يمكن أن تؤدي إلى التطرف المنطوي على العنف.

وفي مجالات أخرى، تسهم نيوزيلندا في عمليات تثبيت الاستقرار والتعمير في أفغانستان في إطار القوة الدولية للمساعدة الأمنية، بما في ذلك قيادة فريق لإعادة تعمير المقاطعات وتوفير التدريب للجيش والشرطة الوطنيين الأفغانيين. وتؤيد نيوزيلندا النهج الشامل الذي تتبعه القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان، الذي يدعو إلى تحقيق التوازن بين الأمن والحكم والتدخلات الإنمائية. كما تواصل نيوزيلندا دعم ”عملية الحرية الدائمة“ من خلال نشر سفن تابعة لقواتنا البحرية في عملية الحظر البحري بمنطقة الخليج الفارسي.

إن الإرهاب ظاهرة عالمية، ومن هنا فإنه يتطلب استجابة عالمية منسقة. فالأمم المتحدة، من خلال عمل الجمعية ومجلس الأمن ولجانه، وغيرها من الهيئات، أقدر ما تكون على تنسيق تلك الاستجابة. وقد أيدت نيوزيلندا ذلك العمل من خلال إسهامات في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بغية تقديم المساعدة لمكافحة الإرهاب في المجال التشريعي، وتوفير التدريب في ميدان العدالة الجنائية في منطقة المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا. ونرحب بجهود فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب من أجل تحقيق مزيد من التنسيق بين جميع عناصر منظومة الأمم المتحدة وتعزيز نهج تبادل أفضل الممارسات بين الدول الأعضاء.

وما برحت نيوزيلندا ثابتة على التزامها بجميع التدابير لمكافحة ومنع الإرهاب وكفالة انسجام هذه التدابير مع حقوق الإنسان وسيادة القانون. ونتطلع إلى العمل الوثيق مع الشركاء في منطقتنا وما وراءها بغية مواصلة تنفيذ الاستراتيجية العالمية، وبالتالي، المساعدة في ضمان تحرير جميع مواطنينا من خطر التطرف المنطوي على العنف.

السيد مايور (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أود في مستهل كلمتي بالقول بأن هولندا تؤيد تدخلات الاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، أود أن أدلي بعدد من الملاحظات من منظور وطني بشأن تنفيذ سياستنا لمكافحة الإرهاب.

وقبل ذلك، أود أن أشكر وكيل الأمين العام، السيد روبرت أور، وفرقة عمله المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، على عملهما الممتاز بشأن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. كما نشيد بعمل السفير غيرت روزنتال، بوصفه ميسر مشروع القرار بشأن هذا الموضوع.

لدى تقديم ”تقرير الاتحاد في مواجهة الإرهاب“ (A/60/825)، الذي مهد السبيل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وصف بدقة الأمين العام السابق العلاقة بين الإرهاب وحقوق الإنسان. وقال:

> ”إن الدفاع عن حقوق الإنسان شرط مسبق لكل جانب من جوانب كل استراتيجية فعّالة لمكافحة الإرهاب. وهو الوثاق الذي يضم مختلف العناصر معا. وهذا يعني أن حقوق الإنسان للجميع – لضحايا الإرهاب، وأولئك المشتبه في ضلوعهم بالإرهاب، وأولئك المتضررين من جرائه“. (A/60/PV.78، الصفحة ٣)

إن جهود هولندا لمكافحة الإرهاب ما انفكت تتسم بنهج متعدد الجوانب. ولا بد من تحقيق التوازن المناسب بين التدابير القمعية والوقائية. فسياسة مكافحة الإرهاب التي لا تعتمد إلا على العمل القمعي فحسب لا يمكن أن توقف عمليات التشدد التي تجعل الناس أكثر عرضة للتجنيد من جانب التنظيمات الإرهابية. وبما أننا عملنا مع بلدان شريكة خلال الفترة الماضية المتراوحة بين خمسة وثمانية أعوام، تعلمنا أن التدخل في وقت مبكر في عملية التطرف يشكل عنصرا أساسيا للنجاح في مكافحة الإرهاب.

وتشمل المبادرات الهولندية بشأن هذه المسألة تعزيز الحوار بين الخبراء الدوليين وواضعي السياسات. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، عقد سياسيون وخبراء وعلماء من جميع أنحاء العالم، بمن فيهم السيد أور، اجتماعا في لاهاي لمناقشة استراتيجيات لوقف التطرف. وركز المؤتمر على تبادل أفضل الممارسات والضرورة الملحة لوضع برنامج لمواصلة المشاورات بشأن تلك المسألة.

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧ اجتمع ٢٥ خبيرا في مجال القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان والقانون الجنائي في لاهاي أيضا لمناقشة حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب. وفي كلتي الحالتين، جاء الخبراء من أوروبا والولايات المتحدة والعالم العربي وآسيا. وكانت نظم قانونية مختلفة ممثلة في ذلك الاجتماع. وكان الهدف منه هو تقييم القيود القانونية المفروضة على مكافحة الإرهاب واستكشاف أفكار جديدة لحلول قانونية لتلك القيود. وخلص الخبراء إلى أن النظم القانونية الممثلة هناك يمكن أن تضطلع بدور هام في المناقشة بشأن دور القانون الدولي في مكافحة الإرهاب.

وتلتزم هولندا التزاما قويا بالبناء على نتائج الاجتماعين، واستكشاف الخيارات الكفيلة بتعزيز الإطار القانوني بغية إيجاد حلول قانونية جديدة وإضفاء الطابع

المؤسسي على تبادل أفضل الممارسات المتعلقة بمواجهة التطرف.

نرحب بجميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن تعريف أكثر دقة للإرهاب. وهولندا على استعداد للنظر في السبل الكفيلة بالخروج من المأزق في المفاوضات بشأن اتفاقية الأمم المتحدة الشاملة بشأن الإرهاب. وقد حان الوقت لإحراز تقدم حقيقي وإظهار عزم المجتمع الدولي.

وتود هولندا أن ترى مدبري الإرهاب الدولي يمثلون أمام المحكمة. وإذا كانت المحاكم المحلية غير مناسبة، فقد نحتاج إلى استخدام إمكانات المحكمة الجنائية الدولية. وسيسمح نظام روما الأساسي بمثل هذا التأويل في الحالات التي تقع فيها الجرائم المعنية في نطاق اختصاص المحكمة، مثلا في حالات الجرائم ضد الإنسانية.

لقد أولت هولندا اهتماما كبيرا لاعتماد قرار مجلس الأمن ١٨٢٢ (٢٠٠٨)، الذي يجدد ويستكمل نظام الجزاءات المفروضة على حركة الطالبان وتنظيم القاعدة. وعلى الرغم من أن تغييرات عديدة محمودة أجريت على نظام الجزاءات، فإننا نعتقد أنه لا يزال بحاجة إلى تحسينات. ويدل الحكم الذي نطقت به أمس محكمة العدل الأوروبية في قضية السيد قاضي، الذي قضت فيه المحكمة بأن الحقوق الأساسية للسيد قاضي لم تُحترم عندما أُدرج اسمه في قائمة الأمم المتحدة، على أنه من المهم تحسين ضمانات أصول المحاكمة التي يمنحها نظام الأمم المتحدة المتعلق بالجزاءات المستهدفة، حتى ولو كان الغرض من ذلك مجرد تفادي الصعوبات الممكنة في تنفيذ تدابير الجزاءات في إطار الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في المستقبل. وإنشاء فريق استعراض، مثلا، من شأنه أن يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح للقيام باستعراض قضائي أكثر فعالية في إطار نظام الجزاءات.

في بداية هذا العام، واجهتنا إحدى المسائل المتعلقة بمراعاة الإجراءات القانونية الواجبة، أي مسألة شطب الأسماء من القائمة، عندما برّأت محكمة الاستئناف في هولندا ستة من الإرهابيين المشتبه بارتكابهم جريمة جنائية بنية الإرهاب. ونتيجة لذلك، وبمبادرة من هولندا، شطب المجلس الأوروبي أسماء الأشخاص المعنيين من القائمة.

وتولي هولندا أيضاً أهمية كبيرة لتحسين أمن الحدود. وقد بُذلت جهود كبيرة داخل الاتحاد الأوروبي لتحسين نوعية عمليات المراقبة على الحدود للحد من تحركات الإرهابيين المحتملين. والتكنولوجيا الجديدة، مثل قراءة وثائق السفر بالاستدلال الأحيائي ونُظُم المعلومات الآلية المتعلقة بالتأشيرات، وكذلك الجيل الثاني من نظام شنغن للمعلومات كلها ستوفر لنا أداة جديدة لكبح تحركات الإرهابيين المحتملين عبر الحدود. وفي الوقت نفسه، فإن هولندا عاقدة العزم على الإبقاء على مستوى مناسب من حماية البيانات والخصوصية لجميع مواطنيها.

ورحبت هولندا ترحيباً حاراً باعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٦، ومنذ ذلك الوقت، ما برحت تدعم فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة وفرادى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية في تنفيذ الاستراتيجية. وقد أسهمنا في اتخاذ تدابير لبناء قدرات الدول على منع الإرهاب ومكافحته وضمان احترام سيادة القانون وعالمية حقوق الإنسان. كما أيدت هولندا الأنشطة التي تضطلع بها فرقة العمل لمعالجة التطرف. ونحن ملتزمون بمواصلة جهودنا في السنوات المقبلة، بالاشتراك مع جميع الدول الأعضاء الأخرى وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وكما قال الأمين العام بان كي- مون ذات مرة: ”ينبغي أن يقاس النجاح بطريقة التصدي للتحديات“. فلنتصد الآن، معاً للتحدي الماثل أمامنا ونتجاوز في نظرنا التدابير القمعية ونجد نهجا ناجحا لمكافحة الإرهاب يحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون.

السيد ساليكاث (النرويج) (تكلم بالانكليزية): يجب أن يشمل النهج المتكامل والطويل الأجل لمكافحة الإرهاب تدابير وقائية وتدابير مكافحة. وإذا عجزنا عن اتخاذ منظور طويل الأجل في كفاحنا ضد المجموعات الإرهابية اليوم، قد نواجه مجموعات إرهابية جديدة أقوى وتحظى بقدر أكبر من الدعم الشعبي في المستقبل. فنحن نجازف بتقويض أهدافنا. وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان والقانون الدولي الدعامة الرئيسية في جميع الجهود التي نبذلها لمكافحة الإرهاب.

وتقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية خاصة عن تنسيق الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. ومن المهم تعزيز دور المنظمة من أجل ضمان تأييد المجتمع الدولي بأسره للجهود الدولية ومتابعتها. وسيساعد تعزيز دور الأمم المتحدة على كفالة تنسيق تلك الجهود تنسيقاً وثيقا وتكاملها قدر الإمكان في الأجلين القصير والطويل.

إن اعتماد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب قبل سنتين كان معلما في مسعانا المشترك لمنع الإرهاب. وتقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية تنفيذ الاستراتيجية، أما دور الأمم المتحدة فهو مساعدة الدول الأعضاء في التنفيذ، إذا لزم الأمر.

وكان إنشاء فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب لتنسيق مختلف الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة في ذلك الصدد قرارا حكيما. وقد أيدنا فرقة العمل وسنواصل القيام بذلك. ويتوفر لفرقة العمل فرصة فريدة من أجل المضي قدما بنهج متوازن في تنفيذ الاستراتيجية، مع الاهتمام على قدم المساواة بجميع الأركان الأربعة. ونرى أنه من المهم أن توفر لفرقة العمل الموارد اللازمة. كما أنه من المهم أن تتفاعل الدول الأعضاء مع فرقة العمل بصورة منتظمة. ونحن نعتقد أنه يمكن لهذا التفاعل أن يجري على أفضل وجه في جلسات غير رسمية حيث يتم تبادل الإحاطات الإعلامية والتقارير عن عملها الحالي والمقبل، وتقييم تنفيذ الاستراتيجية.

وأود أن أضيف أن للمنظمات الإقليمية دورا هاما في تكملة ودعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمنع الإرهاب والمشاركة في المبادرات العالمية للأمم المتحدة. كما أود أن أبرز العمل الذي تقوم به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا في ذلك الصدد. ومع ذلك، يجب ألا يحيد بصرنا عن حقيقة أن الدول الأعضاء هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ جميع الأركان الأربعة للاستراتيجية العالمية.

وقد التزمنا، في الاستراتيجية، بضمان تماشي جميع التدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب مع التزاماتنا المتعلقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون. ونحن نقرّ فيها بأن اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان ليسا هدفين متناقضين، بل متكاملين متعاضدين. ولا تزال النرويج تؤمن إيمانا راسخا بان هذا هو الحال.

وتعتقد النرويج بشدة أن أي نظام فعال وشامل للتصدي للإرهاب ينبغي أن يقوم على أساس متين في مجال العدالة الجنائية، وأن يسترشد بالإطار المعياري الذي يوفره النظام القانوني العالمي لمكافحة الإرهاب واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. أما وقد قلت ذلك، من دواعي قلقنا البالغ أن مختلف هيئات الأمم المتحدة ومكاتبها لا تزال

تبلغ عن وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب.

إن أحد الجهود التي حققت نجاحا في عدد من الدول الأعضاء هو تسريح الإرهابيين وتخليصهم من نزعة التطرف. وقد دفعنا إلى ضرورة إسهام الأمم المتحدة في تلك الجهود وبدأنا بأنشطه من أجل تحليل ذلك الموضوع. لذا، نظمنا اجتماعا في نيويورك في ٢٢ نيسان/أبريل يقوم على مشروع اسمه ''تجاوز الإرهاب''. وهكذا سرني أيما سرور أن قرأت في تقرير الأمين العام المؤرخ ٧ تموز/يوليه (A/62/898) عن تنفيذ الاستراتيجية، أن الفريق العامل المعني بالتصدي للراديكالية والتطرف سيقدم موجزا للخيارات في ذلك المجال يمكن للدول أن تنظر في إدماجها في استراتيجياتها الوطنية والإقليمية للتخلص من نزعة التطرف.

السيد اندرياناريفيلو – رازافي (مدغشقر) (تكلم بالفرنسية): يؤيد وفد مدغشقر البيان الذي أدلى به ممثل غينيا نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، ويود أن يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريره الممتاز الذي يجسد الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء بوصفها الجهات الفاعلة الرئيسية في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب؛ والدور المساند لمنظومة الأمم المتحدة، بصفتها هيئة ذات اختصاص عالمي، من خلال أجهزتها المختلفة وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة.

وترحب مدغشقر بالتقدم الذي أحرزته مختلف الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة منذ اعتماد هذه الاستراتيجية، على النحو المبين في الجزأين الثاني والثالث من تقرير الأمين العام (A/62/898) عن التدابير الرامية إلى معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب وتدابير منع الإرهاب ومكافحته. ويرحب بلدي بمبادرة الأمين العام إنشاء فرقة عمل داخل منظومة الأمم المتحدة لضمان التنسيق والاتساق في جميع التدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب.

لقد مر عامان منذ أن قرر المجتمع الدولي تكثيف عمله ومواصلته في مجال مكافحة الإرهاب. ويمثل اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بالإجماع في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ خطوة تاريخية إلى الأمام من جانب المجتمع الدولي في عزمه الأكيد على مكافحة الإرهاب، الآفة التي تشكل أحد أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين وتعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول.

إن الاستراتيجية التي هي أداة فريدة من نوعها وتقوم على إدانة الدول الأعضاء القوية والقاطعة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، تتضمن خطة عمل من أجل تنفيذها الشامل وتشكل أساسا هاما للأنشطة المقبلة لمكافحة هذه الظاهرة العالمية. وفي هذا الصدد، ترحب مدغشقر بعقد ندوة فيينا في أيار/مايو ٢٠٠٧ بوصفها فرصة استثنائية للدول الأعضاء ليس لمجرد تعزيز التنفيذ الشامل للاستراتيجية وتبادل المعلومات وإعادة تأكيد التزامها بمكافحة الإرهاب، بل أيضا لمعرفة التصميم القوي لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب على تقديم المساعدة التقنية إلى الدول المحتاجة وذلك بدعم من المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب.

وفي هذا السياق، يود وفد مدغشقر أن يعرب عن امتنانه للجهود التي تبذلها الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة والتفاني الذي تبديه، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة البحرية الدولية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا يفوتنا توجيه الشكر إلى أعضاء فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة

الإرهاب على همتهم وجهودهم الدؤوبة من أجل استئصال هذه الآفة.

ولا تزال مدغشقر مقتنعة بأن التنفيذ الفعال لهذه الاستراتيجية يعتمد على التعاون دون الإقليمي والإقليمي والدولي وعلى توفير المساعدة التقنية والمالية الكافية. وفي هذا الصدد، يود وفد بلادي أن يعرب عن امتنانه البالغ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على المساعدة التي يقدمها والتي أتاحت لمدغشقر عقد حلقات عمل والمشاركة في حلقات دراسية ومؤتمرات إقليمية بشأن مكافحة الإرهاب.

ويرحب بلدي بعقد حلقة عمل وطنية في أنتاناناريفو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ بشأن صياغة مشروع نص يتعلق بتسليم المجرمين والتعاون القانوني، والذي يجري حاليا وضع اللمسات الأخيرة عليه، ويرحب بعقد حلقة دراسية وطنية للقضاة والمدعين العامين بشأن التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، والتي اشترك في تنظيمها فريق الخبراء الذي أنشئ بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) والإنتربول والمنظمة الدولية للفرانكفونية.

أما على المستوى الإقليمي، فشاركت مدغشقر بنشاط في المؤتمرين الرابع والخامس لوزراء عدل الدول الناطقة بالفرنسية في أفريقيا بشأن تنفيذ الاتفاقيات العالمية المناهضة للإرهاب، واللذين عُقدا على التوالي في واغادوغو في بوركينا فاسو، في آذار/مارس ٢٠٠٧، وفي الرباط بالمغرب، في أيار/مايو ٢٠٠٨. وسوف يسر مدغشقر أن تستضيف المؤتمر السادس في عام ٢٠٠٩.

ويطلب إعلان واغادوغو إلى جميع بلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية أن تقوم على الفور بتنفيذ الاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في جميع جوانبها على الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني، وخاصة من خلال حشد الموارد والكفاءات. وفي هذا الصدد، تدعو مدغشقر المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، إلى تقديم ما يلزم من مساعدة تقنية ومالية إلى البلدان الأفريقية الضعيفة وإلى مراكز البحوث الإقليمية من أجل تعزيز قدراتها على مكافحة الإرهاب وفقا للالتزامات المنصوص عليها في إطار القانون الدولي.

ويشير إعلان الرباط إلى وضع مشروع اتفاقية دولية لبلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية بشأن تسليم المجرمين والتعاون القضائي ضمن إطار مكافحة الإرهاب. وستكون هذه الاتفاقية صكا إقليميا يوفر إطارا قانونيا ملائما لتعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب في مجال العدالة الجنائية والتي ستشمل تدابير محددة لمكافحة الإرهاب. ووفقا للاستراتيجية، حثت مدغشقر على الاحترام الكامل لحقوق الإنسان لدى تنفيذ مكافحة الإرهاب. ومنذ اعتماد ذلك الإعلان، تم إحراز تقدم ملحوظ في صياغة مشروع هذه الاتفاقية الإقليمية.

إن الإعلان الختامي لحلقة العمل دون الإقليمية التي عُقدت في غابورون في بوتسوانا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، للدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والتي شاركت فيها مدغشقر، يشير إلى ضرورة دمج التشريعات الوطنية بالكامل في أحكام الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وفي هذا السياق، قدمت مدغشقر تقاريرها عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) والقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وتضع حاليا اللمسات الأخيرة على تقريرها عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وأنشئت لجنة وطنية لكل قرار من تلك القرارات.

وانطلاقا من روح القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) أنشئت دائرة الاستخبارات المركزية. وترتبط هذه الدائرة مباشرة برئاسة الجمهورية وبالدائرة المركزية لمكافحة الإرهاب التي

تعمل في تعاون وثيق مع المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المعنية بالإرهاب. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، افتتح رئيس جمهورية مدغشقر المجلس الأعلى للدفاع الوطني ودائرة للمعلومات المالية، وهي هيئة مكلفة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

إن السلم من بين الأهداف ذات الأولوية التي يتطلع العالم إلى تحقيقها. ويساور المجتمع الدولي قلق خاص إزاء استمرار آفة الأعمال الإرهابية، بما في ذلك الجرائم الحاسوبية. ولذلك فإن عقد جلسة اليوم يأتي في الوقت المناسب تماما، لأن هناك حاجة ملحة إلى القيام بعمل. والتعاون الدولي أصبح أكثر ضرورة من أي وقت مضى.

ونظرا لعزلة وطول الحدود البحرية لمدغشقر فإنها عرضة لأنشطة مثل نهب مواردها والاتجار بالأسلحة والمخدرات وأعمال القرصنة في عرض البحر. وفي هذا السياق قام بلدي في تموز/يوليه ٢٠٠٨ بالمشاركة في فيينا في حلقة عمل قانونية للدول النامية الجزرية الصغيرة بشأن الجوانب القانونية لمكافحة الإرهاب البحري في ضوء الصكوك العالمية ذات الصلة.

وفي مجال التعاون دون الإقليمي، عُقدت في بورت لويس في موريشيوس حلقة عمل تدريبية، للدول الأعضاء في لجنة المحيط الهندي بشأن التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب. وكان الهدف الرئيسي لحلقة العمل هذه تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في اللجنة في مجال العدالة الجنائية من أجل منع ومكافحة الإرهاب.

ويؤيد وفد مدغشقر بقوة فكرة إضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب داخل الأمانة العامة، ووفقا لاستراتيجية هذه المكافحة. بتحقيق هذا الغرض ومن المهم تزويد فرقة العمل هذه بالموارد المالية والمادية التي تحتاج إليها من أجل التنفيذ الكامل لولايتها. وأخيرا، نود أن نوجه تحية خالصة إلى السفير روزنتال على الجهود التي يبذلها بصفته ميسرا لمشروع القرار A/62/L.48، المعروض علينا الآن.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، يود وفد بلادي أن يكرر في الجمعية العامة إدانة بلادي الشديدة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وعلى التزامنا التام بالاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والتي اتفقت عليها الدول الأعضاء من أجل التصدي لهذه الآفة البشعة ضمن إطار المنظمة.

وخلال العامين اللذين مرا منذ اعتماد هذه الاستراتيجية، لاحظنا إحراز بعض التقدم في التنفيذ الفعال لها. ولا شك في أن الأمم المتحدة، وبفضل الاستراتيجية، هي اليوم أفضل استعدادا للتصدي للإرهاب بشكل متسق ومتكامل، مع قيام الجمعية العامة بالدور الرئيسي في هذا الصدد.

وبموجب الأركان الأربعة للاستراتيجية، فإن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذها.

ولكن ذلك يقتضي منا أن نطور قدراتنا. ولهذا حدد وفد بلادي باستمرار ضرورة تعزيز التعاون الدولي بوصفها حجر زاوية للنجاح في مكافحة الإرهاب.

ومنظومة الأمم المتحدة، من جانبها، مسؤولة عن تنسيق جهودها على الصعيد الداخلي حتى تتمكن من تحديد وصقل الأدوات التي تحتاج إليها الدول الأعضاء وتطلبها لتنفيذ الاستراتيجية وحتى تتمكن من وضع هذه الأدوات تحت تصرف تلك الدول، وبذلك تعزز التعاون الدولي وتوطد القدرات المؤسسية.

ولهذا نحن نرحب اليوم بتدبيرين. الأول، إضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب داخل المنظومة. والثاني، الالتزام بإرساء

تفاعل أوثق على أساس منتظم بين فرقة العمل والجمعية العامة من أجل تعزيز الاتصالات في تناول المواضيع والاحتياجات المحددة والمعنية في هذا المجال الحساس من مجالات مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، تأمل المكسيك أن تقوم المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، على وجه الخصوص، بدور أهم في تلك المهمة.

ولا شك في أنه تم إحراز تقدم وإنجازات رئيسية في مجال مكافحة الإرهاب. ولكن المكسيك قلقة لأن إعادة ظهور أو تفشي مظاهر العنف المسلح قد يغذي الإرهاب من خلال تمويل وتجنيد وتدريب الإرهابيين، وكذلك تدهور الأوضاع الأمنية الهشة التي تحول دون العودة إلى السلام والأمن الدائمين في أنحاء مختلفة من العالم. وفي هذه الحالات، يقدم العمل الذي تقوم به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية قيمة مضافة. ولذلك فإنه من الضروري أن تتم مضاعفة الجهود لاستخدام هذا العمل في تكوين فهم أكبر للإطارات الإقليمية المحددة التي تحدث فيها هذه الظواهر.

وأغتنم هذه الفرصة لأنوه بالجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتجعل من أنفسها عنصرا أساسيا في تنفيذ الاستراتيجية. والمثال على ذلك هو التعاون القائم بين المكسيك ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية. وكون المكسيك تشغل حاليا مقعد نائب رئيس لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب، وبينما تعد نفسها لتولي رئاستها في آذار/مارس ٢٠٠٩، فإنها تؤيد الخطط الرامية إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، مع إعطاء الصدارة لاحتياجات وقدرات المنطقة، وخاصة من خلال تعزيز الأمن ومراقبة الحدود.

وعلى الصعيد المحلي تعمل حكومة المكسيك على جميع المستويات لمنع ومكافحة الإرهاب عن طريق تعزيز القدرات المؤسسية للجهات الرئيسية الفاعلة والمعنية وإعطاء الأولوية لثقافة المنع التي تتسق مع سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وعلى أساس تلك المعتقدات نناشد مرة أخرى الدول الأعضاء العمل فورا على إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. علاوة على ذلك، وباعتبار المكسيك مشاركا ملتزما بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية عند مكافحة الإرهاب فإنها تؤكد مجددا على أن هذا النهج الأخلاقي للغاية – وهو الركن الرابع للاستراتيجية – نهج ضروري من أجل ضمان التنفيذ الناجح للاستراتيجية. ولذلك ينبغي أن يحظى بالأولوية في إجراءات الأمم المتحدة والدول الأعضاء.

وفي هذا الصدد، نود أن نشير على وجه التحديد إلى النظام المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) والقرارات اللاحقة ذات الصلة بإدراج أسماء الإرهابيين والمنظمات والكيانات الإرهابية في القائمة وحذف هذه الأسماء منها. وفي هذا الصدد، تشدد المكسيك على ضرورة وضع نظم أكثر دقة لا تتيح فقط لسلطات الدول الامتثال لولايات تلك القرارات مع الاحترام الكامل للحقوق القانونية للمواطنين في السلطات القضائية الخاصة بهم بل تقر أيضا بواجب الدول بمراعاة حقوق المواطنين عند النظر في إدراج أسمائهم في القائمة وحذفها منها.

وتستلزم مكافحة الإرهاب أن تكون الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي منظمة ومتسقة، وأن تكون قبل كل شيء جهوداً ثابتة. ونأمل لهذا الالتزام المتجدد من الجمعية العامة بالاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب أن يؤدي إلى تقدم كبير في القضاء على تلك الظاهرة البغيضة. وتكرر المكسيك مرة أخرى التزامها بمكافحة

الإرهاب وبالأعمال التي تقوم بها الجمعية العامة في هذا الصدد.

وأخيرا، يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره وشكره لصديقنا السفير غيرت روزنتال ممثل غواتيمالا على عمله الناجح جدا بصفته ميسرا في صياغة مشروع القرار A/62/L.48، والذي نأمل أن يعتمد أثناء الاستعراض.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٥/٤٨ المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

السيد بيرل (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا) (تكلم بالانكليزية): إن الإرهاب ظاهرة عالمية وإقليمية ومحلية. ومن ثم فإن أعمال مكافحة الإرهاب تتطلب نهجا يشمل كل تلك العوامل.

إن الاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب تضع مبادئ توجيهية هامة في الحملة العالمية ضد الإرهاب، ولكنها تقر أيضا بأنها تتطلب تنفيذا – على الصعُد العالمية والإقليمية والوطنية. تلك هي الأركان الثلاثة لتنفيذ الاستراتيجية، وفي هذا الصدد فإن المنظمات الإقليمية، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا ومنظمة الدول الأمريكية، تشارك بهمة كبيرة ولديها دور مركزي.

وإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوصفها تنظيما إقليميا في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، تدرك أن الأمم المتحدة تؤدي الدور الرئيسي في جميع مسائل مكافحة الإرهاب في منظور عالمي. وكما يعلم الحاضرون، فإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي أكبر منظمة إقليمية، وتضم ٥٦ دولة مشاركة تمتد من أمريكا الشمالية إلى آسيا الوسطى، وأيضا ١١ بلدا شريكا في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا. وتعتمد المنظمة نهجا شاملا للأمن يدمج الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية والبيئية والإنسانية لمكافحة الإرهاب. وقد ساهمت منظمة الأمن والتعاون على مر السنين مساهمة نشطة في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب بوضع التزامات واسعة النطاق للتقيد بالنظام الدولي لمكافحة الإرهاب وتنفيذه وبمساعدة السلطات الوطنية على تطوير قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب.

وتسترشد إجراءات منظمة الأمن والتعاون باقناع مفاده أننا بوصفنا منظمة إقليمية، نقوم بدور أساسي في تنفيذ هذه الاستراتيجية. ونحن نرى أن منظمة الأمن والتعاون حلقة اتصال هامة بين الأمم المتحدة، على الصعيد العالمي، ودولنا المشاركة في المنظمة. إن لدى منظمتنا ٥٦ مكتبا ميدانيا إقليميا. ومن هنا بوسعنا وضع نُهُج تراعي القضايا الخاصة بالمناطق، ولتيسير اقتسام الممارسات الوطنية الجيدة والدروس المستقاة من التنفيذ على الصعيد الوطني، ووضع أطر عمل من الخبراء الإقليميين والمؤسسات الإقليمية.

عند هذه النقطة، أود أن أختتم كلمتي بالتأكيد مجددا على أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما لديها من نهج شامل للأمن، تقوم بدور نشط في تنفيذ جميع الأركان الأربعة للاستراتيجية، وقد أصبحت المنظمة من خلال عملها المتفاني شريكا قيما ومعتبرا لهيئات ومنظمات عديدة من داخل أسرة الأمم المتحدة وخارجها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٦/٤٤ المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن مجلس أوروبا.

السيد ليزيرتوا (مجلس أوروبا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني فعلا أن أحضر هنا لأقدم إلى الجمعية عرضا عن النهج الذي يتبعه مجلس أوروبا في مكافحة الإرهاب، وعلى وجه التحديد، إسهامنا في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وليس ثمة حاجة إلى زيادة التأكيد على أهمية وضع إطار فريد ومتسق ومقبول عالميا فيما يتعلق باتخاذ إجراء على الصعيد الدولي لمكافحة الإرهاب. واسمحوا لي أن أشدد على أهميته البالغة وأؤكد التزام مجلس أوروبا، المنظمة الإقليمية لبلدان أوروبا، باتخاذ إجراءاته لمكافحة الإرهاب وفقا للخطوط المحددة في الاستراتيجية.

ومجلس أوروبا باعتباره منظمة إقليمية، يلتزم بتيسير تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، وعلى نحو عام، استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونحن نقوم بذلك من خلال توفير محفل للمناقشة، واعتماد المعايير وأفضل الممارسات الإقليمية، وتقديم المساعدة لدولنا الأعضاء، وبالتالي، تحسين قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب. ويتبع مجلس أوروبا نهجا ثلاثي الأبعاد لمكافحة الإرهاب، بتعزيز الإجراءات القانونية، والحفاظ على القيم الأساسية، ومعالجة أسباب الإرهاب.

ومن ذلك المنطلق، قمنا بعدد من الأنشطة تتعلق بتنفيذ الاستراتيجية. وبالفعل، اعتمدت منظمتنا، عام ٢٠٠٧، خريطة طريق بشأن إسهام مجلس أوروبا باعتباره منظمة إقليمية في تنفيذ الاستراتيجية. وحددت تلك الوثائق قدرات المنظمة على ضوء الاستراتيجية. ولتبسيط وتنسيق جهود مجلس أوروبا، كلفت خريطة الطريق مختلف الهيئات في المنظمة بإنجاز مجموعة من المبادرات، اعتمادا على الفصول الأربعة للاستراتيجية. وكلفت لجنة الخبراء في مجال الإرهاب بمهمة رصد تنفيذ كيانات المنظمة وهيئاتها لخريطة الطريق. ويلح الأمين العام لمجلس أوروبا على موافاته بالمعلومات بصورة منتظمة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ خريطة الطريق.

وفيما يتعلق بالتدابير المتصلة بمعالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، يعمل مجلس أوروبا بفعالية، من خلال أنشطته المعنية بوضع المعايير والتعاون التقني، في مجالات التعليم والشباب والإعلام، ويسهم في كفالة حماية الأقليات ومكافحة التعصب والعنصرية والإقصاء الاجتماعي في محاولة منه لإضعاف مصادر السخط التي يمكن أن تؤجج الإرهاب. وتجسد تلك المبادرات اقتناعنا بأن الحوار بين الأفراد والأديان والثقافات، على أساس التفاهم المتبادل واحترام حقوق الإنسان والتسامح، يشكل مفتاح تحسين التماسك الاجتماعي، وبالتالي، التصدي للإرهاب. ونعتقد أنه سيكون لهذين المبادرتين أثر كبير على الطريقة التي تعالج بها الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب في أوروبا.

وأما فيما يتعلق بتدابير منع ومكافحة الإرهاب، تتمثل إحدى أولويات مجلس أوروبا في تعزيز الإجراءات القانونية. ولذلك الغرض، تعمل منظمتنا على وضع إطار قضائي يسمح بإقامة تعاون دولي هام بين السلطات القضائية، ورصد عمليات التوقيع والمصادقة على الصكوك ذات الصلة؛ وتشجيع الدول الأعضاء على إعادة النظر في التحفظات القائمة، وزيادة فعالية الصكوك الدولية والأوروبية ذات الصلة، وتعزيز مختلف أشكال التعاون المتبادل في مجال الجريمة، وتشديد مكافحة غسل الأموال والجرائم الإلكترونية، وكفالة تقديم التعويضات للضحايا.

ووفقا للتوجه الدولي بعد عام ٢٠٠١، بدأ مجلس أوروبا بدراسة الكيفية التي يمكن بها للدول أن تتبع نهجا استباقيا في مكافحة الإرهاب بغية منع ارتكاب الأعمال الإرهابية. ومن بين أبرز الخطوات في ذلك الاتجاه، اعتماد اتفاقية مجلس أوروبا المعنية بمنع الإرهاب عام ٢٠٠٥، التي تشكل أول صك دولي ملزم قانونا بشأن ذلك الموضوع. وتوفر عملية لكفالة تنفيذها ومتابعتها على نحو فعال. وقد يكون في علم الأعضاء بالفعل أن الاتفاقية دخلت حيز النفاذ فعلا والمجال مفتوح أمام الدول غير الأعضاء للانضمام إليها. وأغتنم هذه الفرصة لأدعو الدول المهتمة بالانضمام إلى تلك الاتفاقية للاتصال بي أو بزملائي.

وقد قام مجلس أوروبا بأنشطة أخرى عززت تنفيذ الاستراتيجية في المنطقة الأوروبية بقيمة مضافة. وعلاوة على رصد عمليات الانضمام إلى اتفاقيات مجلس أوروبا في مجال مكافحة الإرهاب وتعزيز تنفيذها على نحو فعال، تشمل الأولويات الحالية لمجلس أوروبا مواصلة تبادل المعلومات وأفضل الممارسات بشأن عمليات التعويض من القطاعين العام والخاص وخطط التأمين لفائدة ضحايا الإرهاب؛ وإعداد واستكمال نُبذ قطرية بشأن القدرة القانونية والمؤسسية للدول الأعضاء في المنظمة على مكافحة الإرهاب؛ ودراسة الثغرات المحددة في القانون الدولي – ونركز في ذلك المجال على الشباب ممن يُعتبرون مجرمين إرهابيين وأهدافا للدعاية الإرهابية – والإرهاب الإلكتروني واستخدام شبكة الإنترنت لأغراض إرهابية، وخطط التأمين للتعويض عن الأضرار المتعلقة بالإرهاب؛ ورفض منح تصاريح الإقامة للإرهابيين الأجانب؛ ومكافحة ومنع الإرهاب من خلال الثقافة.

وأما فيما يتعلق ببناء قدرات الدول على منع ومكافحة الإرهاب، فقد وضع مجلس أوروبا عددا من برامج التعاون القانوني المحددة مفتوحة أمام دوله الأعضاء. ويرى مجلس أوروبا أن التدابير المتعلقة بكفالة احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون، باعتبارهما القاعدة الأساسية لمكافحة الإرهاب، ربما تكتسي أكبر قدر من الأهمية، لأنها تتعلق بسبب وجود منظمتنا. فنحن منذ عام ١٩٤٩، نكرس جهودنا للدفاع عن حقوق الإنسان، وسيادة القانون والديمقراطية التعددية، وذلك هو السبب الذي يجعلنا بالتحديد عازمين على مكافحة الإرهاب، الذي يرفض تلك القيم الأساسية. ونكاد نستلهم جميع أنشطتنا تقريبا من نهج جازم في ما يتعلق بالحماية الواجبة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، على النحو المحدد في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وغيرها من الصكوك التي وضعناها في منظمتنا.

وختاما، يشكل الإرهاب، في مجمل القول، ظاهرة معقدة فعلا، ولمكافحته، نحتاج إلى نهج شامل. ولا بد من التنديد به والقضاء عليه، غير أن ذلك غير كاف. فيجب علينا أيضا أن نعمل على منع الظروف التي تساعد الإرهابيين على تجنيد أعضاء جدد للدفاع عن قضيتهم الإجرامية. وهذان الهدفان يجب أن يسيرا معا جنبا إلى جنب، على نحو ما تعبر عن ذلك بوضوح استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وتقدم تلك الوثيقة الخطوط العريضة لنهج عالمي شامل لمكافحة تلك الظاهرة لا يقتصر على معالجة مظاهرها فحسب، بل يتناول أيضا الظروف المؤدية إلى انتشارها. ومما لا شك فيه أنه يجب علينا أن نواصل اتخاذ مزيد من التدابير للقضاء على آفة القرن الحادي والعشرين تلك المتسمة بتغيرها المطرد، غير أنه لا بد من تنفيذ الاستراتيجية بغية مكافحة الإرهاب بصورة فعالة.

ونعتقد أن المنظمات الإقليمية يمكنها أن تقدم إسهامات كبيرة – وهي تقوم بذلك فعلا – في دعم التنفيذ المستدام للاستراتيجية. وقد شكل مجلس أوروبا وجميع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى العاملة في هذا المجال فعلا، بفضل ثروتها من حيث المعايير والخبرة، ودرايتها بالتهديد الإقليمي، وتصورها وحضورها الميداني، حلقة وصل استراتيجية ومجدية بين هيئات الأمم المتحدة، وتعزز فعالية التدابير المعتمدة هنا وأثر الاستراتيجية.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.